الفصل الثانى

الأوضاع المائية فى دول الجوار الجغرافى

المبحث الأول : **إسرائيل**

المبحث الثانى : **تركيـــا**

المبحث الثالث : **اثيوبيـــا**

الفصل الثانى

الأوضاع المائية فى دول الجوار الجغرافى

المبحث الأول

إســـرائيـــل

مصادر المياه فى إسرائيل :

قامت إسرائيل بتقسيم فلسطين المحتلة من ناحية مصادر المياه إلى ثلاثة مناطق طبيعية ، هى :

١ - المنطقة الشمالية ولديها فائض عن احتياجاتها المائية .

٢ - المنطقة الوسطى وتسد حاجتها من المياه .

٣ - المنطقة الجنوبية التى تشمل صحراء النقب ، وتعانى نقصًا شديدًا فى الماء ؛ الأمر الذى يدفع الحكومة الإسرائيلية إلى السعى ؛ لنقل مياة الأنهار والينابيع والفيضانات من الشمال إلى أراضى الجنوب الصحراوية[1] . ويبلغ إجمالى كمية المياه فى إسرائيل بعد عام ١٩٦٧ - أى بعد ضم الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان - حوالى ٢٣١٠ مليون م٣ على أن كمية المياه العذبة المتجددة والصالحة للاستخدام فى إسرائيل قبل عام ١٩٦٧ ، تبلغ حوالى ١٧٠٠ مليون متر مكعب ، تحصل عليها إسرائيل من مصادرها للمياه ، والتى يمكن تحديدها فى :

١ - مياه الأمطار .
٢ - المياه الجوفية .
٣ - بحيرة طبرية .
٤ - مصادر أخرى .

---

(١) على محمد على ، نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية ، سلسلة «كتب قومية» د. ت ص ١٤٤ .

وفيما يلى تفصيل لكل مصدر من هذه المصادر .

١ - مياه الأمطار :

تقع إسرائيل على أطراف المنطقة المطيرة ، وتمتد حتى تصل إلى المناطق الجافة فى الجنوب . وتسقط الأمطار عليها فى فصل الشتاء فى فترة ، تتراوح بين ٤٠-٦٠ يومًا[١] ، وتقل الأمطار كثيرًا أو تكاد تنعدم خلال فصول السنة الأخرى ؛ مما يؤثر على حجم الموارد المائية المخزونة فى باطن الأرض[٢] ، ويبلغ المعدل السنوى لسقوط الأمطار فى المنطقة الشمالية (الجليل) حوالى ١٠٠٠ مم .

وفى المنطقة الجنوبية حوالى ٥٠ م ؛ أى إن حوالى ٨٥ ٪ من مصادر المياه فى إسرائيل تقع فى الشمال ، ١٥ ٪ تقع فى الجنوب . ويبلغ معدل سقوط الأمطار فى فلسطين حوالى ١٠ مليارات متر مكعب فى العام ، يصل إلى ١٥٠٠ مم على السفوح الغربية لهضبة الجولان ، التى يذهب معظمها تحت الطبقات السطحية باتجاه روافد نهر الأردن الثلاثة : بانياس ، والحاصبانى ، والدان[٣] .

ولا تستطيع إسرائيل سوى استخدام ثلث هذه الأمطار ، التى تسقط عليها ؛ حيث يتبخر ثلثاها الآخران أو يتدفقان إلى البحار ، ويصعب السيطرة عليها إلا بصعوبة وبتكاليف باهظة .

٢ - المياه الجوفية :

تمثل المياه الجوفية موردًا مهمًا من موارد المياه فى إسرائيل ؛ حيث تبلغ كمية المياه التى تحصل عليها إسرائيل من هذا المورد نحو ٩٥٠ مليون متر مكعب فى السنة ، تتجمع من مصدرين :

أ - الطبقة الجيولوجية فى وادى الزرقا .

ب - الطبقة الجيولوجية تحت السهل الساحلى .

---

(١) مردخاى يعقوفيتس ، ترجمة: قاسم محمد قاسم ، «مشاكل المياه فى إسرائيل» ، المعرفة ، العدد ٣ سبتمبر ١٩٩١ ص ٣٥.

(٢) د/ غازى إسماعيل ، «سياسة إسرائيل المائية فى الضفة الغربية» ، شئون عربية ، العدد ٥٢٤ ١٩٨٧ ص ١٧١ .

(٣) القبس ، العدد ٦٢٩٤ ، ١٩٨٩/١١/١٦ .

* حيث تحصل إسرائيل من الطبقة الأولى فى وادى الزرقا - والتى تمتد من سفوح الكرمل شمالاً ، حتى منطقه بير سبع جنوبًا ، ومساحة ٣٥٠٠ كم ومن جبال يهود والسامره (الضفة الغربية) شرقًا حتى السهل الساحلى غربًا على حوالى ٣٠٠-٣٥٠ مليون متر مكعب من المياه العذبة ، وعشرات الملايين من المياه المالحة فى السنة ، عن طريق مئات الآبار المنتشرة فى القطاع الضيق ، عند سفوح الجبال من بير سبع جنوبًا ، حتى برديس حنا شمالاً .

وتمثل كل من مياه الأمطار التى تسقط على المنحدرات الغربية لجبال يهودا والسامرة ومنابع نهر بركون فى رأس العين ، ومنابع نهر تنينيم ، المصادر الطبيعية لهذه الطبقة .

هذا . . وتوجد مجارى المياه المالحة فى هذه الطبقة فى غربى القطاع ، الذى تستخرج منه المياه فى المناطق التى يقل تدفق المياه فيها ؛ فبسبب قلة الأمطار فى هذه المناطق أصبحت مياهها مالحة ، وأصبح هناك مجرى من المياه المالحة بالقرب من المجرى الأساسى للمياه العذبة. والخوف كل الخوف فى إسرائيل من أن تؤدى زيادة استخراج المياه وانخفاض منسوبها إلى تغيير اتجاهات تدفق المياه ؛ الأمر الذى يؤدى إلى تسرب المياه المالحة من الغرب والشمال إلى مناطق استخراج المياه الرئيسية .

* أما الطبقة الجيولوجية الثانية تحت السهل الساحلى . . فتمتد على مساحة تبلغ حوالى ٢٠٠٠ كيلو متر ، بطول الشريط الساحلى ، الذى يبلغ طوله حوالى ١٢٠ كيلو مترًا من جنوبى الكرمل ، حتى ٢٠ كيلو مترًا من قطاع غزة . وتتكون هذه الطبقة من طبقات الحجر الرملى الجيرى والرمال والحصى ، وتتغذى على مياه الأمطار التى تسقط على الساحل وفائض مياه الرى ، وتحصل إسرائيل منها على ٤٢٠ مليون متر مكعب من الماء فى السنة ، إلا أن كمية المياه فى هذه الطبقة تتناقص باستمرار ؛ لذلك توقف سحب المياه فى كثير من الآبار فى القرى الموجودة فى معظم المدن الساحلية ، وأصبح لازمًا لإعادة الاستفادة من هذه المياه الجوفية أن يقل سحب المياه منها من ٤٠٠-٢٥٠ مليون متر مكعب / السنة ، وأن يعود حجم المياه فى هذه الطبقة إلى حوالى مليار متر مكعب[1] .

(١) مردخاى ، ترجم : قاسم محمد قاسم ، مرجع سبق ذكره ص ٣٢/٣٣/ ٣٤ .

٣ - بحيرة طبرية :

على الرغم من أن بحيرة طبرية هى أكثر بحيرات المياه العذبة فى العالم انخفاضًا ، إلا أنها أكبر وأهم مورد تجمع مياه بالنسبة لجهاز توريد المياه فى إسرائيل ؛ فهى بمثابة مستودع لمرفق المياه الوطنى ؛ للتحكم فى استهلاك المياه بين السنوات المطيرة وسنوات الجفاف .

وتقع البحيرة على بعد ٤٣ كم من البحر المتوسط ، ويبلغ طولها ٢١ كيلو مترًا وعرضها ١٢ كيلو مترًا ، أما مساحتها فتبلغ ١٦٥ كيلو مترًا مربعًا ، وتسع البحيرة ٤ مليارات متر مكعب من المياه ، تسقيها من الأمطار ومن مياه نهر الأردن أثناء مروره فى سهل الحوله ، الذى يزودها بحوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه ، بالإضافة إلى ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه ، يحملها نهر الأردن سنويًا إلى البحيرة[١] .

وتمد بحيرة طبرية إسرائيل بربع استهلاكها من المياه ؛ أى بحوالى ٦٤٠ مليون متر مكعب : منها ٤٤٠ مليون متر مكعب لخط المياه الوطنى ، و ٢٠٠ مليون متر مكعب للاستهلاك فى منطقة طبرية . إلا أن البحيرة الآن تعانى من مشكلة فى غاية الأهمية ، وهى وجود فرق شاسع فى حجم المياه بها ، بين سنوات القحط (الحد الأدنى ١٥٠ مليون متر مكعب) ، والسنوات المطيرة (الحد الأقصى ١٤٠٠ مليون متر مكعب) فى السنة ؛ مما يؤدى إلى انخفاض استخراج المياه من البحيرة .

ومن المتوقع حدوث نقص ، يؤدى إلى توقف خط الأنابيب الوطن بصورة شبه تامة ، كما حدث عام ١٩٩٠ ؛ حيث وصل منسوب المياه فيها إلى ٧ سم تحت الخط الأحمر المعدل ؛ مما ستترتب عليه آثار بالغة الأهمية فى الأضرار بصلاحية مياه البحيرة كتسرب المياه المالحة إليها ، وتلوث مياهها وغيره[٢] .

وبالإضافة إلى المصادر السابقة التي تعد أهم مصادر للمياه فى إسرائيل . . فإن هناك مصدرًا آخر على قدر من الأهمية ، يتمثل فى إعادة إسرائيل استخدام مياه المجارى فى الرى ، وسوف نعرض لهذا المصدر تفصيلاً عند تناولنا لسياسة إسرائيل فى مواجهة الأزمة المائية التى تعانى منها .

---

(١) القبس العدد ٦٢٩٤ المرجع السابق .

(٢) مردخاى بعنونيس ، ترجمة : قاسم محمد قاسم ، المرجع السابق ص ٣٤ .

إسرائيل والمياه العربية

منذ أن بدأت الحركة الصهيونية فى التخطيط للاستيلاء على فلسطين ؛ لتكون نواة الوطن القومى لليهود ، وهى تطالب بل وتسعى إلى توفير موارد المياه لهذا الوطن ؛ ففى عام ١٨٦٧ . . قامت المنظمة الصهيونية للتنمية بإرسال بعثة من المهندسين إلى فلسطين ؛ لمسح الموارد الطبيعية لها، وبعد أربع سنوات من الدراسة خرجت البعثة بعدة نتائج ، وهى:

١ - أن الموارد الطبيعية فى فلسطين تسمح باستيعاب الملايين من السكان .

٢ - ضرورة مد المياه من الشمال إلى الجنوب بواسطة القنوات والأنابيب ؛ نظرًا لوجود منابع أهم أنهار المنطقة وراء الحدود الشمالية لفلسطين ، وهذا يعنى تقسيم المياه مع دول الجوار ، وقد اعتمدت الحركة الصهيونية على نتائج هذه البعثة فى محادثاتها ، مع القيادات الغربية لبناء الوطن اليهودى .

وفى مؤتمر بال ١٨٩٧ ، ناقش الصهاينة موضوع المياه وضرورة توافرها لفلسطين ، غير أنهم استبعدوا احتمال تقاسم المياه ؛ ولذلك سعوا إلى إعادة رسم الحدود بين لبنان وفلسطين وسوريا ، بحيث تبلغ الحدود الشمالية لفلسطين شمال نهر الليطانى ، ومع مطلع القرن العشرين سعت الحركة الصهيونية إلى ضمّ منابع نهر الأردن ، والأراضى المحيطة بنهرى الحاصبانى والليطانى إلى فلسطين .

وقد جاءت اتفاقية (سايكس - بيكو) فى مايو ١٩١٦ مخيبة لآمال الصهاينة ؛ حيث شملت الحدود الجنوبية لمنطقة نفوذ فرنسا بحيرة الحوله ، والمجرى الأعلى لنهر الأردن ، وصيف بحيرة طبرية[1] .

ومع إعلان اللورد بالفور فى نوفمبر ١٩١٧ ، والذى جاء فيه الوعد بالمساعدة من جانب الحكومة البريطانية لتكوين الوطن القومى لليهود فى فلسطين ، حددت الصهيونية إسرائيل أو فلسطين اليهودية فيما يلى :

١ - كل فلسطين الموضوعة تحت الانتداب .

٢ - لبنان الجنوبى فى ذلك مدينتى صور وصيدا ومنابع نهر الأردن .

(١) د/ مارى توفل ، مشكلة المياه بين لبنان وإسرائيل ، الإطار الجيوستراتيجى العام ، فى ندوة «المشكلات المائية فى الوطن العربى» ، مرجع سبق ذكره ص ١١٠-١١٢ .

٣ - مرتفعات الجولان فى سوريا ، بما فى ذلك مدينتى القنيطرة ، ونهر اليرموك ، ومنابع مياه نهر الحمة المعدنية .

٤ - وادى الأردن بكمله والبحر الميت ، والمرتفعات الشرقية حتى عمان ، ووصولاً إلى خليج العقبة فى الجنوب .

٥ - الجزء الممتد من العريش إلى البحر المتوسط ، باتجاه جنوبى حتى خليج العقبة .

٦ - ضم الجزء الشمالى الغربى من الحجاز ، والمنطقة الممتدة من المدينة المنورة إلى أقصى شمال الحجاز[١] .

والآن . . وعلى الرغم من أن الصهاينة لم يستطيعوا الحصول على هذه الحدود ، إلا أنهم فى دأب مستمر لتحقيقها ، وقد استطاعوا بالفعل اقتطاع الأجزاء العربية التالية :

* الضفة الغربية وقطاع غزة .
* جزء كبير من جنوبى لبنان ، ضم إلى فلسطين للتحكم فى مصدر من مصادر نهر الأردن .
* جزء من أراضى الضفة الشرقية لأعالى الأردن ، على امتداد الجهة الشرقية لبحيرة الحولة ، وبحيرة طبرية كهدف للسيطرة على المناطق المطلة على نهر الأردن[٢] .
* مرتفعات الجولان[٣] .

وفيما يلى تفصيل لجهود إسرائيل فى السيطرة على المياه العربية .

١ - مياه الضفة الغربية وقطاع غزة :

تقع الضفة الغربية وقطاع غزة على الساحل الشرقى للبحر المتوسط ، وتبلغ مساحة الأولى حوالى ٥٥٧٢ كم٢ ، والثانية ٣٦٠ كم٢ . أما عدد السكان ، فهو على التوالى ٧٨٩,٠ مليون نسمة[٤] .

وقد نجحت فى السيطرة على مصادر المياه فى الضفة الغربية، بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ، وبذلك أتيح لها التصرف فى مياه هذه المنطقة ، التى يبلغ إجمالها حوالى ٨٥٠ مليون متر

(١) د/ حمدى الطاهرى ، «مستقبل المياه فى العالم العربى» ، مرجع سابق ص ٩١٣-٣٢١ .

(٢) د/ حمدى الطاهرى ، المرجع السابق ص ٣٣٢ .

(٣) أيمن الرابى ، «مصادر المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، الوضع الهيدرولوجى السياسى والقانونى» ، فى ندوة المشكلات المائية فى الوطن العربى ص ٨٩ .

(٤) د/ حمدى الطاهرى مرجع سابق ص ٣٣٢ .

مكعب ، والتى يستخدم منها داخل إسرائيل نفسها حوالى ٤٧٥ مليون متر مكعب ، وتتجمع هذه المياه من مصدرين :

(أ) ٦٠٠ مليون م٣ من آبار المياه الجوفية ، التى يبلغ عددها ٣٠٠ بئر ، والتى تكونت نتيجة لسقوط الأمطار فى الشتاء ، والتى يبلغ المتوسط السنوى لها حوالى (٨٠٠) مليون م٣ .

(ب) ٢٥٠ مليون م٣ من الأنهار والمياه السطحية[١] .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأمطار هى المصدر الأساسى لكافة أشكال المياه من سطحية أو جوفية ، وذلك لعدم توافر المياه السطحية فى شكل أنهار ، فيما عدا نهر الأردن وبعض الجداول ؛ حيث تصب الأمطار إما فى البحر المتوسط غربًا ، أو فى نهر الأردن والبحر الميت شرقًا ، ويتسرب جزءًا لا بأس به إلى باطن الأرض ، مشكلاً المياه الجوفية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة ؛ حيث إن نسبة الجريان السطحى فى الضفة حوالى ٢,٢ ٪ من المعدل السنوى للأمطار الساقطة عليها ، والذى يتراوح بين ٦٠٠ مم فى المناطق الشمالية ، و ١٠٠ مم فى المناطق الجنوبية والشرقية ؛ خاصة منطقة الأغوار[٢] . وقد اتبعت إسرائيل أساليب عديدة لتقيد استخدام السكان العرب للمياه كحظر توسيع الاستخدام الفلسطينى ؛ خاصة من آبار شرق الضفة ، وتركيب عدادات مياه على الآبار الموجودة لتقييد الاستخدام ، وفرض ضريبة على كل ساعة رى ، ومنع الفلسطينيين من الرى بعد الساعة الرابعة ، ومنع زراعة بعض المحاصيل المستهلكة للمياه ؛ مما أدى إلى أن أصبحت نسبة استهلاك الفرد العربى من المياه ١٤٠ م٣ ٥٠٠ م٣ للفرد الإسرائيلى فى العام .

وفى إطار الاستغلال الكامل لمياه الضفة الغربية ، قامت إسرائيل بإدماج النظام المائى للضفة فى نطاق النظام الإسرائيلى ، بل واستولت على مشاريع مياه الشرب ، التى تزود من المياه الجوفية كمشروع مياة «قباطية - عرابة» الذى يزود بعض قرى منطقة جنين والمستوطنات القريبة منها ، ومشروع قرية بيت ايبا ، القريبة من نابلس والذى يزود القرية ، وقرية سيلة الظهر ، والمستعمرات القريبة منها .

ويضم المخزن المائى فى الضفة الغربية مجموعة من أهم الينابيع ، مثل : ينابيع

(١) د/ حمدى الطاهرى المرجع السابق ص ٣٣٢ .

(٢) ايمن الرابى ، مرجع سابق ص ٩٣ ، ٨٩ .

الأغوار ، التى تشمل عين القلت ، وينبع من جبال الفرس ، وتروى ٧٠ ألف دوغم / وعين اليرموك التى تقع غربى أريحا ، وتروى ٥ آلاف دوغم من قرية اليرموك / عين النويعمة ، بالقرب من نبع اليرموك ، وتروى حوالى ٣ آلاف دوغم «أراضى قرية النويعمة / عين السلطان غربى أدركا ، وتروى ٧ آلاف دوغم من « بساتين الحمضيات والموز / عين العوجة ، وتبلغ طاقتها ١٠٠٠ متر مكعب فى الساعة ، وتروى حوالى ٣ آلاف دوغم من المزروعات ، وتضم حوالى ٢٠ بركة تستخدم كخزان للمياه .

ومن أهم وديان الضفة : وادى «أم العدس» جنوب جبال الخليل ووادى البحيرة ، وادى بيساعد ، ووادى الخليل ، ووادى الفارعة ، ووادى الفجاس ، ووادى الكبير ، ووادى المالح ، ووادى نعمة[١] .

هذا بالنسبة للضفة الغربية .. أما قطاع غزة فهو لا يختلف عنها كثيراً ؛ فهو يشكل الجزء الجنوبى من الساحل الفلسطينى بطول ٤٥ كم ، وعرض لا يتجاوز ٨ كم ، وتعد المياه الجوفية المصدر الرئيسى للمياه بالقطاع ؛ حيث يتراوح معدل سقوط الأمطار فى القطاع بين ٤٠٠ ملم فى الشمال ، و ٢٠٠ ملم فى الجنوب ، أما المياه فيشكل الجريان السطحى حوالى ١,٨ ٪ من معدل الأمطار ، بينما يبلغ معدل المياه الجوفية ١٠٠ مليون متر مكعب .

ولا تختلف سياسة إسرائيل فى القطاع عن سياستها فى الضفة ؛ فهى تتبع سياسات قاسية تعسفية لحرمان أهل القطاع من حقهم فى استخدام المياه فى الزراعة ، أو فى الشرب إلا بمقدار محسوب ، وفى أوقات محددة ، وبتحديد المحاصيل التى تزرع ، بل إن هناك نسبة عالية من سكان القطاع لا تصل المياه إلى منازلهم ؛ بسبب إجراءات المنع التى تتبعها إسرائيل لخدمة مشاريعها[٢] .

وقد أدى ارتفاع معدل الاستهلاك فى القطاع من ١٠٠-١٢٠ مليون م٣ سنويًا - بينما معدل التخزين السنوى لا يزيد عن ٨٠ مليون م٣ - إلى ازدياد ملوحة المياه فى الآبار الواقعة إلى جنوبى القطاع ؛ الأمر الذى أضر بالزراعة بها ؛ فالنتيجة المنطقية لهذه السياسة المائية فى الأراضى المحتلة هى اضمحلال المساحة المنزرعة[٣] .

(١) القبس ، العدد ٦٢٩٤ ، مرجع سابق .

(٢) د/ أيمن الرابى ، مرجع سابق ص ٨٩ ، ٩٣ .

(٣) د/ حمدى الطاهرى ، مرجع سابق ص ٣٣٤ .

٢ - نهر الأردن :

تعتبر مياه نهر الأردن وروافده أهم مصدر للمياه بالنسبة لإسرائيل ؛ حيث يزود إسرائيل بثلث احتياجاتها من المياه . ويبلغ طوله حوالى ٢٥٢ كيلو مترًا ، منها ١١٨ كيلو مترًا داخل فلسطين المحتلة ، ويشكل النهر الفاصل بين الأردن والضفة الغربية ، ويشترك فيه ثلاث دول هى : الأردن ، وسوريا ، وإسرائيل[١] .

وينبع نهر الأردن من أسفل جبل الشيخ الغربى والجنوبى ، بعد أن تتحد مياهه مع مياه نهر بانياس ، الذى ينبع فى سوريا عند سفوح جبل الشيخ[٢] .

هذا . . ويرتبط نهر الأردن جنوب بحيرة طبرية بنهر اليرموك ، الذى ينبع من حوران فى سوريا والزرقاء ، ويعد من أهم روافد نهر الأردن ، ومن الشمال يرتبط النهر قبل وصوله لبحيرة طبرية ، بالحاصبانى أطول روافده ، وبانياس الذى ينبع من سوريا ، والدان الذى يقع فى فلسطين المحتلة ، ويصب فى البحر الميت ، ويبلغ انخفاض نهر الأردن عن سطح البحر ٣٩٢ مترًا وطوله ٨٢ كيلو مترًا ، وعرضه ١٦ كيلو مترًا ، ومساحته ١٠٩٥ كيلو مترًا مربعًا ، وتبلغ مساحة الحوض المغذى للنهر ١٨١٤٠ كم٢ ، يوجد منها ٦٤٤٥ كم٢ فى سوريا ، و ٧١٢ كم٢ فى لبنان ، و ٧٢١٦ كم٢ فى الأردن ، و ٣٧٦٧ كم٢ فى فلسطين المحتلة .

ويحتوى نهر الحاصبانى على نحو ١٥٧ مليون م٣ سنويًا ، ويساويه فى الكمية نفسها نهر بانياس ، أما الدان فيحتوى على ٢٥٨ مليون م٣ سنويًا ، ونهر اليرموك ٤٩٠ مليون م٣ سنويًا . ويمثل نهر الأردن مع نهر العوجا النهرين الوحيدين ، اللذين يجريان طوال العام[٣] .

الأطماع الإسرائيلية فى النهر :

بدأ الصراع حول نهر الأردن مع قيام شركة «تاهال» اليهودية عام ١٩٥٣ ؛ بوضع خطة السنوات السبع - التى حولتها فيما بعد إلى خطة عشرية ، والتى هدفت إلى رفع طاقة الموارد المائية من ٨١٠ ملايين أمتار مكعبة عام ١٩٥٣ إلى ١٧٣٠ مترًا مكعبًا فى نهاية الخطة ، على

(١) القبس ، العدد ٦٢٩٤ مرجع سابق .

(٢) د/ حمدى الطاهرى ، مرجع سابق ص ٣٢٢ ود/ نبيل السمان ، مرجع سابق ص ١٠٤ ، ١٠٧ .

(٣) القبس ، العدد ٦٢٩٤ مرجع سابق .

أن يتم تحويل ٥٤٠ مليون مترًا مكعبًا من شمال نهر الأردن ، نحو صحراء النقب . وعلى الرغم من وعورة الأراضى التى يمر بها نهر الأردن . . إلا أن إسرائيل رصدت مبالغ كبيرة لاستغلال هذه الأراضى ؛ لتحقيق أهدافها الاستيطانية ؛ فقامت بحفر قناة للرى وتحويل المياه قرب الحدود السورية عام ١٩٥٣ ، ورد عليها السوريون بحشود عسكرية على الحدود ؛ مما دفع ايزنهاور إلى إرسال مبعوثه الخاص ، اريك جنستون ، لتهدئة الموقف ؛ فاقترح خطة لتوزيع مياه الأردن ، ترضى إسرائيل إلى حد كبير ؛ حيث تأخذ إسرائيل بمقتضاها ٣٩٥ مليون م٣ ، والأردن ٧٧ مليون م٣ ، سوريا ٤٥ مليون م٣ ولاشئ للبنان ، مع رى ١١٠ ألف هكتار لتوطين اللاجئين الفلسطينيين - إلا أن إسرائيل رفضت هذا الاقتراح ، ومضت فى خططها . . .

وفى عام ١٩٦٠ اجتمعت اللجنة الفنية للجامعة العربية ، ووضعت مشروعًا للاستفادة من مياه نهر الأردن لصالح سوريا والأردن ولبنان .

ثم تلا ذلك بعد أربع سنوات اجتماع قمة عربية فى الإسكندرية ، أقرَّ خطة استثمار نهر الأردن ، ومع عام ١٩٦٥ ، بدأ التوتر بإعلان ليفى أشكول رئيس الوزراء الإسرائيلى إن أى مساس بحصة إسرائيل من مياه نهر الأردن ، يعد اعتداءً علنيًا عليها ، وجاءت حرب يونيو ١٩٦٧ لتتيح الفرصة لإسرائيل للسيطرة الكاملة على مياه نهر الأردن[١] ، ومنذ ذلك الحين توقفت المشاريع العربية ، وحرمت الأردن من مصدر مهم هى فى أمس الحاجة إليه ؛ حيث لم تكتف إسرائيل بالاستيلاء على جزء كبير من مياه نهر الأردن ، بل حالت دون الأردن وتحسين وضعها المائى ؛ فوقفت دون تنفيذ مشروع اليرموك الكبير ، الذى يقوم على تحسين استخدام مياه نهر اليرموك ، بالتعاون مع سوريا عام ١٩٥٧ ، والذى تضمن بناء سدين هما المخيبة والمقارن على نهر اليرموك ، وقد استمر العمل فى المشروع حتى عام ١٩٧٩ ، ثم توقف بحجة أنه يقلل من منسوب المياه بالنهر .

هكذا ظل مشروع سد المقارن موضع اعتراض إسرائيل[٢] ، وظلت الأردن تعانى من فقد مورد مهم من مواردها المائية ، وعجز فى الميزان المائى تسعى جاهدة لتخطيه . وقد استغلت

(١) الخليج ، ١٩٩١/٨/٢٦ .

(٢) الوطن العربى ، العدد ١٥١-٦٧٧ .

إسرائيل موقعها الجديد على نهر اليرموك بعد ١٩٦٧ ؛ للضغط على الأردن ، فالأردن يشكو باستمرار من الممارسات الإسرائيلية المتعدية[١] .

٣ - نهر الليطانى :

يمثل الليطانى المصدر الرئيسى للمياه ؛ بالنسبة لإسرائيل فى المرحلة القادمة ، فهو يعد من أهم مصادر المياه فى لبنان ؛ حيث يبلغ منسوبه حوالى ٧٠٠ متر مكعب ، وهو النهر الوحيد الذى ينبع ويصب فى لبنان ، وينبع من العليق جنوب غرب مدينة بعلبك ويمر بالجنوب ، حتى يصب على شاطئ مدينة صور ، ويبلغ طوله ١٧٠ كم ، ويطلق عليه عند مجراه الأسفل نهر القاسمية ؛ لأنه يروى القسم الساحلى فى الجنوب .

أما نهرا لبنان الآخران الحاصبانى والوزانى ، فهما يصبان فى أراضى فلسطين المحتلة ؛ حيث ينبع الحاصبانى من الجانب الغربى لجبل الشيخ فى لبنان ، وأهم روافده نهر الأردن ، وطوله ٤٣ كم ، منها ٢١ كم فى الأراضى اللبنانية ، ويمد الحاصبانى نهر الأردن بحوالى ١٥٧ مليون م٣ . وبالنسبة لنهر الوزانى فينبع من قرب قرية الوزانى على الحدود مع فلسطين ، ويمتد حتى شمالها ، وطوله ١٧ كم .

الأطماع الإسرائيلية فى النهر :

تعد الأطماع الصهيونية فى المياه اللبنانية قديمة قدم الحركة الصهيونية نفسها ، التى أدخلت أراضى ومياه الجنوب اللبنانى ، ضمن حدود إسرائيل الكبرى ، وسعت فى برامجها لتحويل مياه الليطانى إلى منطقة الجليل الشمالى ، الذى تنقصه المياه ، كما خططت لاحتلال منبع الوزانى[٢] .

ففى عام ١٩٤١ ، تقدمت شركة يهودية إلى الرئيس اللبنانى الفريد نقاش ؛ لطلب منحها امتياز ؛ لاستغلال مياه لبنان بما فى ذلك نهر الليطانى لتزويد الأراضى اللبنانية بالمياه والكهرباء ، ونقل الفائض لفلسطين . إلا أن الرئيس اللبنانى رفض ذلك ، فعاودت إسرائيل الكرة مرة أخرى عام ١٩٤٤ بإدماج الليطانى فى مشروع لودرميلك لزراعة صحراء النقيب ، ثم فى خطة السنوات السبع (١٩٥٣ - ١٩٦٠) .

---

(١) الفرسان ، العدد ٧١٣ أكتوبر ١٩٩١ .

(٢) القبس ، العدد ٦٢٩٤ ، مرجع سابق .

وقد ذهبت إسرائيل إلى أبعد من ذلك حين ادعت لنفسها الحق فى ٤٠٠ مليون م٣ سنويًا من نهر الليطانى ، فى مقابل ٣٠٠ مليون م٣ فقط للبنان . هكذا وبعد أن فشلت الخطط الإسرائيلية فى السيطرة السلمية على مياه الليطانى ، لم يصبح أمامها إلا الحل العسكرى ، فأخذت تتحين الفرص حتى عام ١٩٧٨ ؛ حيث قامت باجتياح جنوب لبنان ، مبررة ذلك بأن الليطانى سيؤمن لإسرائيل أكثر من ٨٠٠ مليون م٣ سنويًا . وقد انتشرت قوات الأمم المتحدة فى جنوب لبنان بعد هذا الاجتياح باستثناء ثغرة ، بالقرب من مستعمرة «المطلة» فى المنطقة ، التى ينعطف فيها نهر الليطانى ؛ ليتجه إلى البحر بقيد ، دون أى تواجد دولى . ويعتقد أنها كانت شرطًا إسرائيليًا ، يهدف إلى سحب جزء من مياه الليطانى للأراضى المحتلة ، واستمر الوضع على ماهو عليه حتى يونيو ١٩٨٢ ، حين قامت إسرائيل بغزو الجنوب اللبنانى ، والاستيلاء على كل الخرائط والوثائق الفنية المتعلقة بالنهر ، ومنشآته بهدف تأمين ٥٠٠ مليون م٣ من المياه سنويًا ، ولكن المشكلة التى واجهتها هى أن طبيعة النهر تجعل من الصعب السيطرة عليه ؛ لسرعة جريانه قرب الحدود الإسرائيلية ؛ الأمر الذى يفرض على إسرائيل جر المياه شمالاً قرب سد الفرعون ، ويفترض تواجد إسرائيلى دائم فى المنطقة الممتدة جنوب طريق الشام ، حتى مرجعيون[1] ، إلا أن ذلك لم يحل دون إسرائيل ، واستغلال مياه الليطانى ؛ حيث أكد تقرير لمراقبى الأمم المتحدة عام ١٩٨٦ ، كما أكدت التقارير الصادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا والتابعة للأمم المتحدة ، أن إسرائيل قد أنشأت نفقًا ، طوله بين ١٧ و ٢٠ كيلو مترًا عند أسفل دير ميماس ، أو عند جسر الخزولى ، تقوم من خلاله بسحب المياه إلى بحيرة طبرية ، أو نحو قناة ربط بحيرة طبرية بصحراء النقب[2] .

٤ - هضبة الجولان :

تمثل هضبة الجولان أهمية كبيرة بالنسبة لإسرائيل ؛ حيث تبلغ كمية الأمطار التى تسقط عليها حوالى ١,٢ مليون م٣ ، وبها ١٠٠ نبع ينتج سنويًا حوالى من ٥٠-٦٠ مليون م٣ ، وقد أتيح لإسرائيل بالسيطرة عليها :

١ - السيطرة على رافدين من روافد نهر الأردن ، هما : الدان وبانياس ، اللذين يوفران ثلث منسوب مياه نهر الأردن .

(١) الوطن العربى ، العدد ١٥١-٦٧٧ مرجع سابق .

(٢) د/ ماوى توفل ، مرجع سبق ذكره ص ١١٥ .

٢ - استغلال موارد الجولان ، التى تقدر بحوالى ٢٠٠ مليون م٣ .
٣ - حماية بحيرة طبرية التى توفر لإسرائيل ربع المياه التى تستعملها .
٤ - توطين عدد كبير من اليهود بها[١] .

هذا .. وتعود الأطماع الصهيونية فى الهضبة إلى عام ١٨٩٤ ، وحين استطاع الصهاينة شراء مساحات من الأراضى فى هضبة حوران ، وهضبة الجولان لإشراف بعضها على المجرى الأعلى والأوسط لنهر اليرموك ، وظل الوضع هكذا حتى الحرب العالمية الأولى ؛ فقامت السلطات العثمانية بمصادرة هذه الأراضى ، ثم استردها الأمير فيصل بعد هزيمة تركيا ، وتوليه الحكم فى سوريا .

وبعد الاحتلال الإسرائيلى لفلسطين ، وفى عام ١٩٦٩ جاء مشروع الوكالة اليهودية للاستيطان فى الجولان[٢] ، على أن الاستغلال المركز لمياه الجولان بدأ من عام ١٩٧١ ؛ حيث وضعت إسرائيل مشروعًا مائيًا لتزويد المستوطنات الإسرائيلية بحوالى ٢٧ مليون م٣ سنويًا ، بالإضافة إلى مجموعة من الآبار الارتوازية لصالح هذه المستوطنات ، وفى عام ١٩٨١ أعلنت السلطات الإسرائيلية ضم الجولان ؛ لتصبح جزءًا من حدود الكيان الصهيونى، الذى تدافع عنه بكل غالٍ ونفيس؛ ولذلك نجدها تقف ضد مشروع «اليرموك» ، الذى يستهدف تخزين المياه ، التى تتدفق فى نهر اليرموك ، والذى يصب فى نهر الأردن بحجة أن المشروع لن يؤثر فقط على هضبة الجولان ، بل سيؤدى إلى خسارة إسرائيل لـ ٢-٣ ٪ من مياهها ، كما أنه سيؤثر على العلاقات بين سوريا والأردن - وإسرائيل بغير صالح إسرائيل[٣] .

٥ - إسرائيل ونهر النيل :

بدأت الأطماع الصهيونية فى مياه نهر «البيا» مع عام ١٩٠٣ ، حين أرسلت بعثة صهيونية تشفية إلى مصر ؛ لدراسة سيناء المقترحة كوطن قومى لليهود[٤] .

ومنذ الخمسينيات ، وإسرائيل تضع الدراسات الجيولوجية ، وتخطط من أجل معرفة

(١) الإهرام ، العدد ٧٨٣٢ ، ٢٠/ ٥/ ١٩٩٠ ص ٢٥ .
(٢) أمين إسكندر ، «أبجديات الصراع حول المياه ، فى الشرق الأوسط» ، رؤية العدد م٣ سبتمبر ١٩٩١ .
(٣) الاهرام ، العدد ٧٨٣٢ ومرجع سابق .
(٤) امين إسكندر ، مرجع سابق .

حقيقة الخزان الحجرى الهائل ، الذى يقع فى عمق جزيرة سيناء وصحراء النقب ، والذى يبلغ طوله مئات الكيلو مترات ، وتقدر كمية المياه به حوالى ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب ، وهى تهدف من ذلك سرقة هذه المياه ؛ لتحويل صحراء النقب إلى أرض صالحة للزراعة ، تجذب المستوطنين الجدد من كافة أنحاء العالم .

وقد قامت بحفر الآبار فى صحراء النقب ، وفى منطقة الحدود المصرية ، للتوصل إلى مياه هذا الخزان ، بل وأقامت سداً على هذه الحدود لتجميع مياه الأمطار - ١٠ مليون م٣ عند وادى الجرافى ، والحدايد الواقعين فى الأراضى المصرية ، واستخدامهم فى زراعة صحراء النقب .

ويرى أحد مهندسيها أن نقل ١ ٪ من مياه النيل (٨٠٠ مليون م٣ سنويًا) إلى النقب يعالج مشكلة إسرائيل المائية لفترة طويلة[١] .

وقد وعد الرئيس المصرى السابق أنور السادات عقب توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٨ ، بالموافقة على ذلك من خلال تسوية شاملة للصراع فى المنطقة ، إلا أن ذلك لم يتم . ورفضت الحكومة المصرية أى حديث يتعلق بهذا الموضوع بعد ذلك[٢] .

على أن إسرائيل لا تألو جهداً فى السعى وراء نهر النيل ، وفى الضغط على الحكومة المصرية للموافقة على إعطائها حصة من مياه النهر لزراعة صحراء النقب ، ومعالجة أزمتها المائية ؛ فنجدها تتصل بدول الحوض كأثيوبيا ، التى تساعدها على تنفيذ ٣٣ مشروعًا مائيًا لتوليد الكهرباء والرى على نهرى النيل الأزرق والسوبط ، وأجزاء من نهر عطبرة بتمويل من الولايات المتحدة الأمريكية وبتخطيط إيطالى ، إلى جانب إمدادها بالسلاح لمواجهة حركات التمرد الداخلى ، ويمكن لنا تحديد أهداف إسرائيل من وراء ذلك فى الآتى :[٣]

١ - تأمين ملاحتها فى البحر الأحمر عبر المضايق الجنوبية ؛ خاصة باب المندب الذى تتحكم فيه أثيوبيا من الغرب .

٢ - تحقيق الأمن الاقتصادى التجارى بانفتاح تجارتها وعلاقتها الاقتصادية مع أفريقيا ، والشرق الأقصى عبر البحر وحتى المحيط الهندى .

(١) القبس ، العدد ٦٢٩٤ ، مرجع سابق .

(٢) اللواء أ ح د/ جمال مظلوم ، «مستقبل العلاقات الاقتصادية المصرية» ، دراسة غير منشورة .

(٣) السياسة الكويتية ٢٩/٣/ ١٩٩٠ ص ٢٠ .

٣ - تحقيق الأمن السكانى عن طريق تهجير يهود الفلاشا الأثيوبيين لزيادة كثافتها السكانية.

٤ - مضايقة مصر والسودان سياسيًا وعسكريًا ومائيًا ؛ فقامت بدعم قوات جرانق فى جنوب السودان ؛ لإيقاف مشروع قناة جونجلى ، الذى كان سيحافظ على مياه النيل من الضياع والهدر ، وكان سيستفيد كل من مصر والسودان[١] .

مشكلة المياه فى إسرائيل

تعانى إسرائيل من مشكلة مياه دائمة منذ نشأتها ، حتى الآن؛ فالموارد المائية الذاتية والمتاحة داخل حدودها لا تكفى لتلبية متطلبات التنمية ، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية[٢] ، ولذلك سعت لاغتصاب المياه العربية؛ فوضعت المشاريع التى تكفل لها ذلك ، ومن أهمها:

١ - مشروع روتنبرج عام ١٩٢٦ :

حصل روتنبرج من وزارة المستعمرات البريطانية فى عام ١٩٢٦ على امتيازات مهمة ؛ لاستثمار كل من مياه نهر الأردن وروافده ، ونهر العوجة الواقع بمنطقة يافا ، واحتكار توليد الكهرباء فى فلسطين لمدة ٧٠ عامًا . وبالفعل أقام روتنبرج عدة منشآت ، فأقام سدًا على نهر اليرموك بجوار مصبه فى نهر الأردن ، عند جسر الجامع ؛ لخلق مسقط من المياه ، ولدت منه طاقة كهربائية ، تقدر بحوالى ١٨ ألف كيلو وات فى الساعة ؛ لتزويد مدن فلسطين بالكهرباء . إلا أن هذه المنشآت تعرضت للدمار ، خلال حرب ١٩٤٨[٣] .

٢ - مشروع لودر ميلك عام ١٩٤٤ :

وضع المهندس الأمريكى لوردميلك عقب زيارته لفلسطين عام ١٩٤٤ ، تقريرًا ضمنه اقتراحًا باستثمار مياه نهر الأردن فى الرى وتوليد الكهرباء ، وذلك بالاستيلاء على منابع النهر الواقعة فى سوريا ولبنان ، وتحويلها إلى بحيرة صناعية بعد تجفيف بحيرة الحولة ، ثم ضخها لرى صحراء النقب . ولكن الصعوبات الفنية والنفقات الباهظة وقفت حائلاً دون تنفيذ هذا المشروع ، على أن أفكار لودرميلك ظلت نواة المشاريع اليهودية اللاحقة .

---

(١) الأهرام ١٠/١/١٩٩٠ ص ٧ .

(٢) د/ محمد جمال مظلوم ، «المياه والصراع فى الشرق الأوسط» ، الباحث العربى ، العدد ٢٢ ، يناير - مارس ١٩٩٠ ص ١٣ .

(٣) د/ نبيل السمان ، مرجع سابق ص ٨٤ ، ٨٥ .

٣ - مشروع هيس فى عام ١٩٤٨ :

دعا هذا المشروع إلى تنفيذ مشروع لودرميلك ، وشمل ثمانى مراحل ، تحتاج إلى عشر سنوات ، وهى : تنمية مصادر المياه الجوفية فى مرج ابن عامر ووادى الأردن / وري منطقة أعالى الحولة والجليل الأدنى من مياه نهر الأردن الأعلى / وتحويل مياه نهر اليرموك وتخزينها فى بحيرة طبرية لرى الأراضى الواقعة بينها ، وأراضى سهل بيسان / وجر مياه البحر المتوسط لنهر الأردن ؛ من أجل توليد الطاقة الكهربائية / وتجميع مياه جداول ووديان وينابيع نهر الأردن الأعلى فى سهل البطوف ؛ لاستخدامها فى رى الساحل / واستصلاح أراضى بحيرة الحولة بعد تجفيفها / وتخزين مياه الوديان التى تصب فى البحر المتوسط وتحويلها لصحراء النقب[1] .

٤ - مشروع كلاب فى عام ١٩٤٩ :

أوفدت الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٩ بعثة إلى الشرق الأوسط ؛ لدراسة الأوضاع الاقتصادية به ، وعهد إلى رئيس هذه البعثة مستر جوردون كلاب ، بالتركيز على دراسة الأوضاع الاقتصادية ، كفلسطين بوجه خاص .

وقد أوصت البعثة بما يلى :

أ - ضرورة مساعدة الدول العربية ماليًا واقتصاديًا .

ب - إنشاء هيئة تابعة للأمم المتحدة للاهتمام بمشكلة اللاجئين ، وايجاد عمل لهم فى الدول العربية .

جـ - إنشاء مشاريع لاستغلال الأنهار العربية ؛ بهدف تحسين أوضاعها الاقتصادية ، ومن هذه المشاريع : مشروع «الإنهاء الموحد» ، الذى عملت الأردن على تنفيذه داخل أراضيها ، بهدف انقاء وادى الزرقا عن طريق إنشاء سد الوادى ، يجمع مياه الفيضان ، ويحفظها للاستخدام فى بعد .

٥ - مشروع السبع سنوات عام ١٩٥٣ :

تقدمت وزارة المالية فى إسرائيل عام ١٩٥٣ بمشروع لزيادة طاقة المياه فى أراضيها إلى المؤتمر الأورشليمى ؛ بهدف التوسع فى الزراعة والرى والكهرباء والموارد الطبيعية ؛ فالمشروع

(١) القبس ، العدد ٦٢٩٤ ، مرجع سابق .

يقوم على استغلال ١٧٣٠ مليون متر مكعب من المياه فى عام ١٩٦١ للرى وغيره ، ويهدف إلى رى مساحة إضافية مقدارها ١٣١٤٠٠٠ دونم ، عن طريق :

أ - الاستمرار فى المشاريع الإقليمية والمحلية، التى تعتمد على المياه الجوفية، وتشمل الجليل الأعلى والجليل الأدنى ووادى بيسان، وقد تم الانتهاء من هذه المشاريع بالفعل عام ١٩٥٦ .

ب - أربعة مشاريع رئيسية ، منها : تجفيف بحيرة الحولة ، واستغلال أراضيها بالاعتماد على مياه نهر الأردن ، وقد تم إنجازه عام ١٩٥٧ .

جـ - تحويل مجرى نهر الأردن ، عن طريق إنشاء قناة كبيرة ، تمتد من جسر بنات يعقوب على نهر الأردن لتحمل الماء جنوبًا إلى بحيرة طبرية، أو إلى النقب، وقد اتخذت بعض الإجراءات من جانب إسرائيل لتنفيذ المشروع ، على الرغم من الاحتجاجات العربية .

٦ - مشروع جونستون عام ١٩٥٣ :

أرسل الرئيس الأمريكى إيزنهاور فى أكتوبر عام ١٩٥٣ مستر ايريك جونستون إلى وادى الأردن لتوطين العرب النازحين فيها ، ويقوم المشروع على أساس التجهيزات المائية ، التى يمكن استخدامها فى الرى وتوليد الكهرباء[١] .

٧ - مشروع قناة البحرين :

يعد مشروع قناة البحرين - الذى يقوم على الربط بين البحر المتوسط والبحر الميت - أهم مشروع بالنسبة لإسرائيل على وجه الإطلاق ؛ فهو يقوم على أساس خدمة الكيان الصهيونى على حساب الأمة العربية والقضية الفلسطينية ، ويتمثل الهدف من حفر تلك القناة فى توليد الطاقة الكهربائية ، عن طريق استغلال الفارق بين مستوى البحر المتوسط ومستوى البحر الميت ، والذى يبلغ ٣٩٥ مترًا ، والمقرر أن تمد القناة ٢٢ كيلو مترًا داخل فلسطين ، ثم تتحول إلى خندق طوله ٤٠٠ متر ، تحت سطح البحر الميت .

وترجع فكرة القناة إلى عام ١٨٥٠ ، عندما اقترح الكولونيل البريطانى ، «ويليام الدرن» شق قناة من البحر المتوسط إلى الجليل ، كجزء من مشروع أكبر يصل البحرين وتحتاج لإنجازها من ٦-٩ سنوات ، كما أنها تحتاج إلى تكاليف باهظة ، تصل إلى حوالى ٨٠٠ مليون دولار ؛ لذلك توقف التفكير منها جزئيًا ، على أن تنفيذ هذه القناة سيحقق لإسرائيل أهدافًا عديدة ، وفى جميع النواحى .

---

(١) د/ حمدى الطاهرى ، مرجع سابق ص ٣٢٤ : ٣٢٧ .

أ - فمن الناحية الاقتصادية . . سيؤدى المشروع إلى توليد الطاقة الكهربائية بمقدار ٦٠٠ ميجاواط من السنة ، أى ما يعادل ٢٠ ٪ من احتياجات إسرائيل من الطاقة ، وتوفير حوالى ٦٠٠ مليون دولار ، تنفقها إسرائيل على شراء الفحم والوقود السائل ؛ لاستغنائها عن إنشاء محطة كهرباء ، تعمل بالوقود ، وتحويل صحراء النقب إلى أراضٍ زراعية خضراء بإقامة مشاريع تحلية مياه البحر المتوسط ، وتدعيم إمكانية بناء محطة قوى ذرية جديدة فى إسرائيل ، وإقامة المنتجعات السياحية ، وبرك الأسماك ، وإنشاء سبع بحيرات صناعية ، تغطى مساحة واسعة من الأراضى المحتلة ، وتستغل فى أغراض عديدة ، أهمها تنمية الثروة السمكية .

ب - ومن الناحية الاجتماعية . . سيؤدى المشروع إلى استيعاب أكثر من مليونى يهودى فى منطقة القناة ، وإلى إتاحة فرص العمل لأعداد كبيرة من الإسرائيليين ، ومن ثم حل مشكلة البطالة التى تعانى منها إسرائيل .

جـ - وتتمثل الأهداف السياسية لهذا المشروع فى تعمير النقب ، وفرض الأمر الواقع على الأمة العربية والشعب الفلسطينى ، وبالتالى الحيلولة دون قبول أى حكومة صهيونية الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة .

د - ويؤدى المشروع من الناحية العسكرية إلى توطيد دعائم الكيان الصهيونى بزيادة قدرته الهجومية والعدوانية ؛ لاحتلال لمزيد من الأراضى العربية وتهديد الدول المجاورة بالحيلولة دون تقدمها وازدهارها ، وإقامة المفاعلات الذرية فى الصحراء ستعزز قدرة إسرائيل العسكرية[١] .

لذلك . . عاودت إسرائيل التفكير مرة أخرى فى تنفيذ هذا المشروع مع بداية التسعينيات ، رغم ردود الفعل العربية المناهضة له ؛ فما تعانيه إسرائيل من أزمة أو مشكلة مائية حادة يدفعها إلى اتخاذ عديد من الإجراءات التى تسير بها على طريق الحل؛ فهى تواجه - خاصة منذ منتصف السبعينيات - أزمة مائية حادة ، وصلت إلى استنفاذ كافة الموارد المائية المتاحة والمتجددة ، والتى تتراوح بين ١٦٥٠-١٧٠٠ مليون م٣ فى منتصف الثمانينيات ؛ نتيجة لسوء الاستخدام وزيادة الاستهلاك ؛ فالفرد الإسرائيلى يستهلك خمسة أضعاف نظيره من الدول العربية[٢] .

(١) د/ محمد سلامه النحال ، قناة البحرين المتوسط والميت ، مشروع نهر الطاقة الإسرائيلى ، بيروت ، منشورات فلسطين المحتلة ١٩٨٢ ص ٤٢-٤٣-٤-٥١-٥٨-٦١ .

(٢) القبس ، العدد ٦٣٤٩ ، ١١/١/١٩٩٠ .

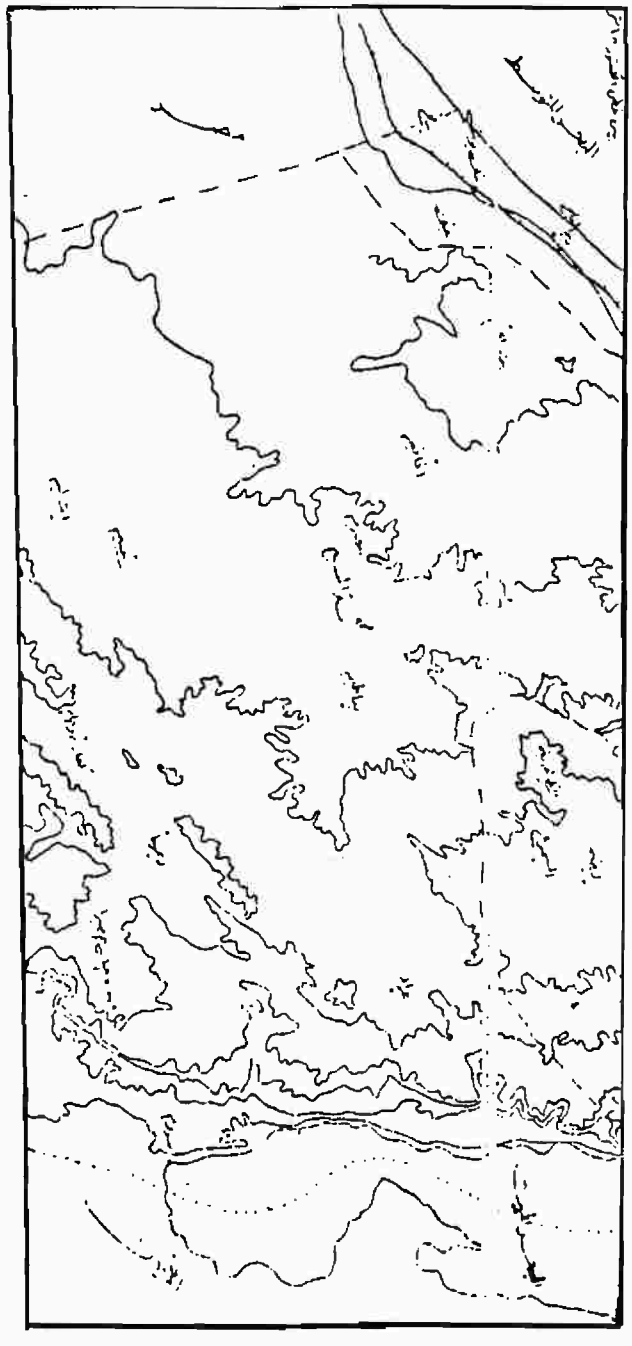

شكل (١-٢) : منطقة قناة البحرين فى النقب .

د/ محمد سلامه النحال ، قناة البحرين المتوسط والميت : مشروع نهر الطاقة الإسرائيلى ، (بيروت : منشورات فلسطين المحتلة ، ط ١ ، ١٩٨٢) ص ٤٤ .

مشروع قناة البحار - تخطيط المشروع ثنائى القومية
وتخطيط المشروعين لكل دولة على حدة

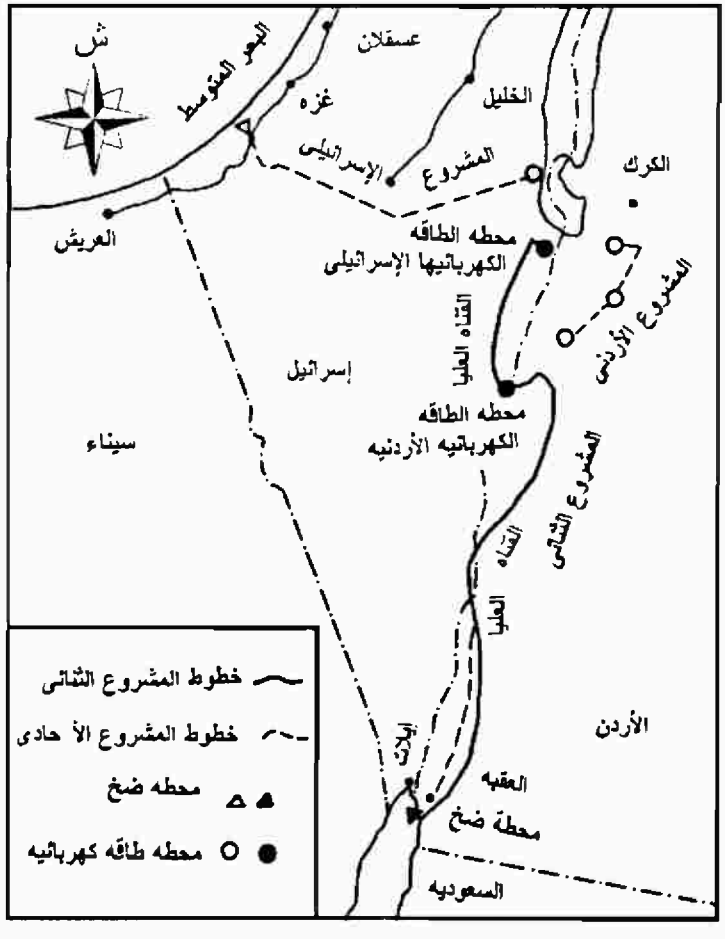

شكل (٢-٢) : مشروع قناة البحار (مخطط المشروع المشترك للدولتين ، ومشروعات فردية لكل من الدولتين) .

المرجع السابق ، ص ٤٧ .

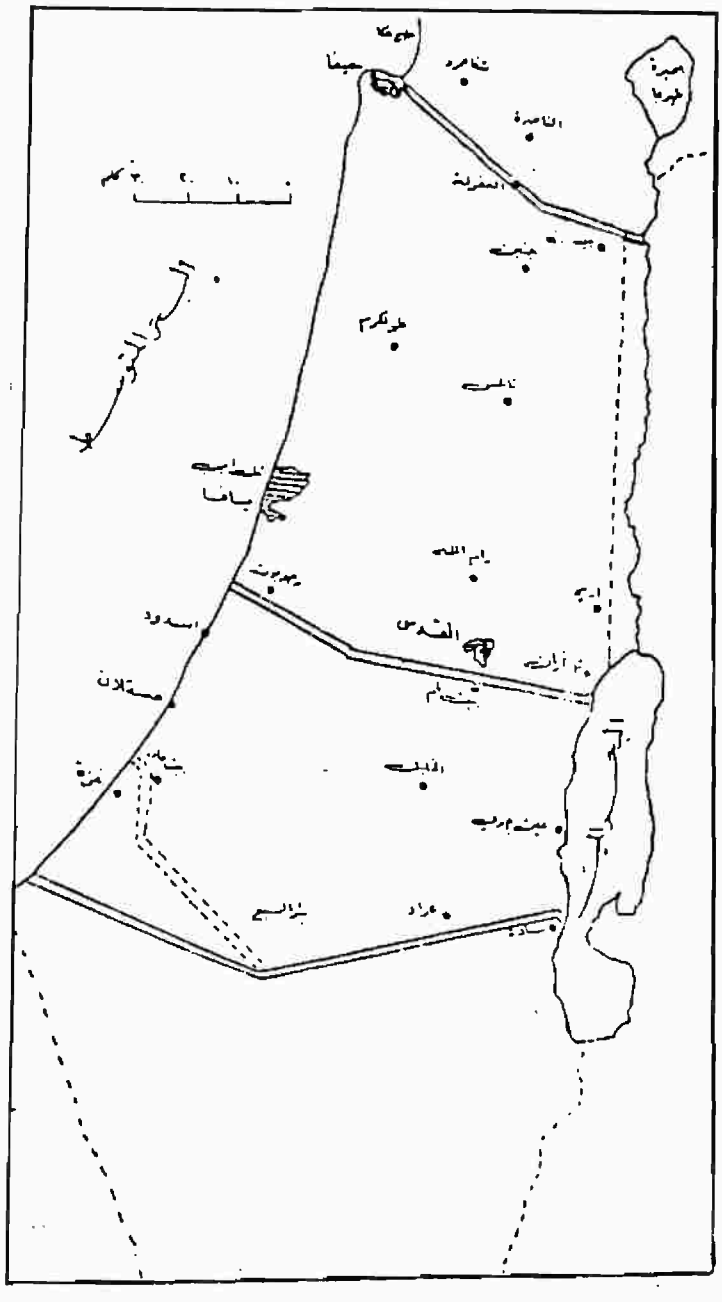

شكل (٣-٢) : الخطوط الثلاثة لمشروع قناة البحرين .

د/ محمد سلامه النحال ، قناة البحرين المتوسط والميت مشروع نهر الطاقة الإسرائيلي ، (بيروت : منشورات فلسطين المحتلة ، ط ١ ، ١٩٨٢) ص ٤٨ .

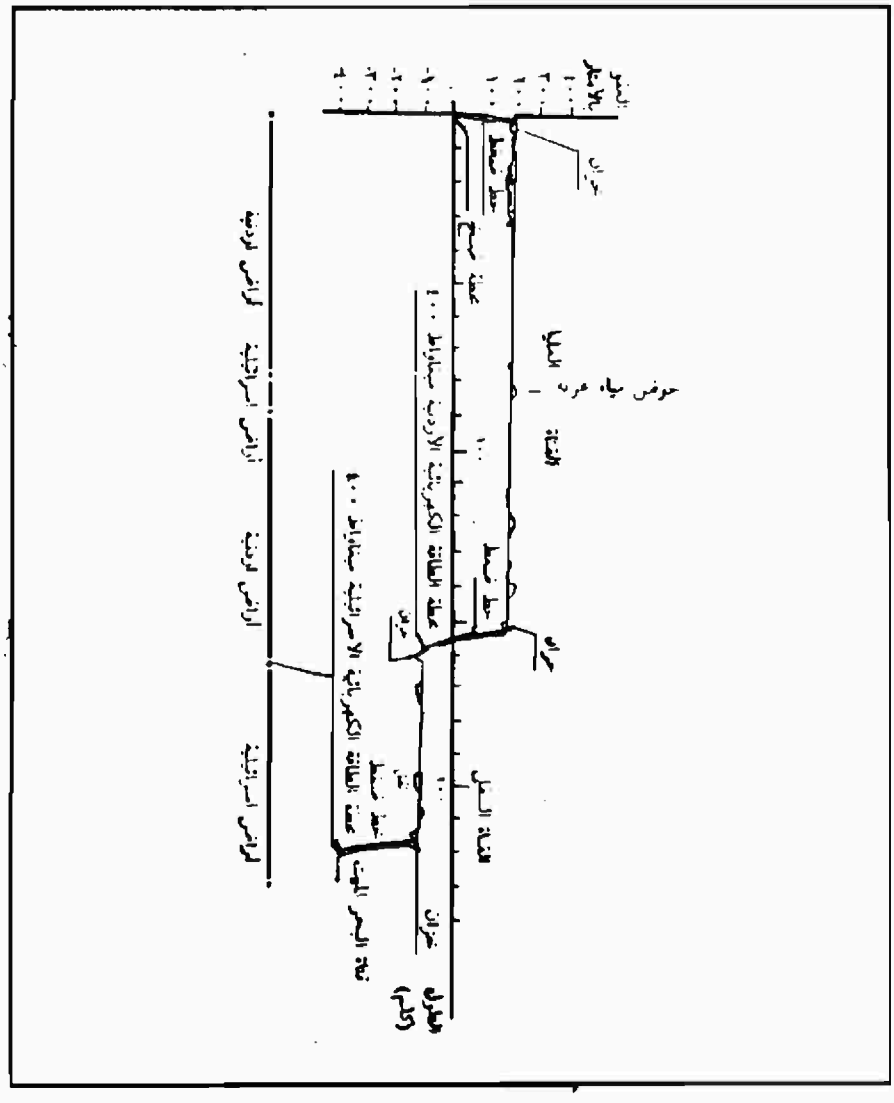

شكل (٤-٢) : رسم بيانى رقم ٣ (مقطع طولى للمشروع) .

المرجع السابق ، ص ٦٩ .

وبالمقارنة بين حجم الاستهلاك الإسرائيلى للمياه ، والإمكانات المتاحة . . يتضح لنا أن كمية المياه المفترض أن تستهلكها إسرائيل كل عام تتراوح بين ١٧٠٠ / ١٨٠٠ مليون م٣ ، بينما تستهلك بالفعل حوالى ٢,٠ مليار م٣ ؛ مما أدى إلى وصول العجز المتراكم سنويًا إلى حوالى ٣٠٠ مليون م٣ ، ومن المتوقع أن يصل مع استمرار معدلات الاستهلاك هذه ، بل وزيادتها بسبب هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل ، ليصل عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٨٠٠ مليون م٣ .

وقد حاولت إسرائيل التغلب على هذا العجز ، والحد منه عن طريق تحلية المياه المالحة ذات التكاليف الباهظة ، وإعادة تكرير مياه المجارى الذى يعد أنفع لإسرائيل حاليًا ؛ حيث استطاعت تنفيذ المشاريع التالية :

١ - مشروع «عوس دان» لتصفية مياه مجارى جنوب يافا .

٢ - تطوير محطة «ريتشون لينسيون» لتصفية مياه مجارى منطقة تل أبيب .

٣ - التخطيط لإقامة محطة فى وادى بجنين .

وقد وفرت هذه المشاريع حتى منتصف الثمانينيات حوالى ١٥٠ مليون م٣ ، ومن المتوقع أن تصل إلى ٣٠٠ مليون م٣ عام ٢٠٠٠ ، إلا أن مياهها لا تصلح إلا للرى ، وإمكانات الأراضى المتاحة لا تستوعب أكثر من ٣٢٥ مليون م٣ ؛ لذلك لا يمكن تطوير هذا المصدر أكثر من ذلك[١] .

ومن هنا . . فإن استمرار النقص فى المياه سيدفع إسرائيل إلى السيطرة على موارد المياه العربية ؛ خاصة لدى لبنان (نهر الليطانى والحاصبانى والوزانى) ، بل تتطلع إسرائيل إلى ماهو أبعد من ذلك ، حيث يراودها الحلم القديم فى الحصول على نسبة من مياه نهر النيل ، تتراوح بين ١ : ٢ ٪ ، كما تهدف إلى الاستفادة من المشروعات الطموحة لتركيا فى بيع المياه إلى دول الشرق الأوسط ، وتوطد علاقتها بأثيوبيا وبعض دول حوض النيل ؛ للضغط على مصر والسودان لتحقيق أهدافها وتأمين ملاحتها وزيادة تجارتها ؛ الأمر الذى قد يساعدها على إقامة مشاريع استثمارية لتنمية موارد المياه ، وتحسين استخدامها ، والحد من استهلاكها . . .

(١) القبس ، العدد ٦٣٤٩ ، مرجع سابق .

المبحث الثانى

تركيـــا

إذا كانت ندرة المـوارد المادية تمثل مصدر تهـديد للأمن المائى العربـى .. فإن ثراء هذه الموارد يمثل مصدراً للتهديد بالدرجة نفسها ، وتركيا مثال واضح لذلك فهى واحدة من الدول القـليلة ، التى تتمـتع بثراء شديد فى مـصادر المياه ، حيث يجرى بـها حوالى ١٨ نهراً ؛ بالإضافة إلى المياه الجوفـية والأمطار والبحيرات المتاحة لها ، علـى أن نهرى دجلة والفرات هما أهم الأنهار الـتى تنبع من الجبال الواقعـة شمال تركيا ؛ حيث يتكـون نهر الفرات من التقاء نهر (فرات صر) الشمالى ، الذى تقع منابعه العليا فى جبل دوملو ، ونهر (مراد صر) الجنوبى ، الذى تـقع منابعه العلـيا فى جبل اصفاى ، المرتـفع عن مستوى سطح الـبحر بـ ٢٢٥٠ متر[١] ، وبلغ طول النهر ٢٧٢٦ كم ، ومـساحة حوضه تزيد على ٦٤٠٠٠ كم٢ ؛ حيث يصل طوله فى تركيا إلى ٩٠٠ كيلو متر ، وفى سوريا يزيد على ١٠٠٠ كيلو متر ، وفى العراق نحو ٨٠٠ كم ويزيد ، ويحتوى سنويًا على نحو ٣٢ مليار م٣ من المياه .

أما نهر دجلـة .. فينبع من منطقة حـوض فى تركيا ، تغذيه الثلـوج والأمطار ، التى تسقط على الـسفوح الجنوبية لجبال طوروس الشرقـية ، وطوله من منبعه فى تركيا حتى مصبه فى شـط العرب نحو ١٩٠٠ كم ، منها ٤٨٥ كـم فى تركيا ٢٠٠ , ١٤٠٠ كم فى العراق ، وترفده أنهـار الخابور والزاب الكبـير والزاب الصغير ، ويـشكل حدوداً بين سوريـا وتركيا بطول ٣٧ كم ، وتبلغ كمية المياه ، التى يحملها حوالى ٤٢ مليار م٣[٢] .

ويعد نهر الفرات الذى تشترك كلا مـنْ تركيا (دولة المنبع) ، وسوريا (دولة المجرى) ، والعراق (دولة المصب) ، أهم مصـدر للمياه بالنسبة لسوريا ، فكما أن مـصر هى هبة النيل فإن سوريا هى هبة الفرات ، حيث تعتـمد عليه اعتماداً كليًا ، بعكس[٣] العراق التى تعتمد بالإضافة إلى نهر الفرات على نهر دجلة ، وخاصـة مزوعة ، فما يصلها من فروع هذا النهر أكثر مما يصلها من مجراها الرئيسى ، وهناك اتفاق عام يحدد حجم المياه المتدفقة فيه سنويًا ،

(١) د/ حمدى الطاهرى ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣ .

(٢) د/ رفيق جويجاتى، «المسألة المائية فى سوريا»، بحث مقدم إلى ندوة «المشكلات المائية» فى الوطن العربى» ص ١٨ : ١٩.

(٣) القبس ، العدد ٦٣٤٢ ، مرجع سابق .

ولذلك يضعف تأثير تركيا على نهر دجلة بالنسبة للعراق[1] ، ويتركز على نهر الفرات ، ذلك النهر الذى يفتقر إلى وجود إطار قانونى ، ينظم العلاقات بين دولة الثلاث ، ويحدد نصيب كل واحدة منها فى مياهه ، ولذلك كانت دائمًا ما تؤكد تركيا على أن لها السيادة المطلقة على ثرواتها الوطنية ؛ مما يدفعها إلى إقامة عديد من السدود ، التى تضر بنصيب كل من سوريا والعراق فى مياه هذا النهر ، من ثم كانت المياه - خاصة مياه نهر الفرات - سلاحًا سياسيًا فى يد تركيا ؛ للضغط على البلدين ؛ لتحقيق الأمن التركى ، ومصدر تهديد للأمن المائى العربى من الشرق .

العلاقات فى حوض الفرات

لا يمكن لنا فصل الخلاف على اقتسام مياه نهر الفرات عن خلفياته السياسية ؛ خاصة فيما يتعلق بتركيا وسورية[2] فالعلاقات بين الدولتين منذ أن استقلت سوريا عن الإمبراطورية العثمانية عام ١٩١٦ تتراوح بين القطيعة والتوتر والتهديد . وقد لعب الاستعمار الفرنسى دورًا فى إثراء هذا الصراع بين الدولتين ، حين قام عام ١٩٣٩ بإهداء لواء إسكندرون السورى ، الذى يقع على المدخل الشرقى للبحر المتوسط إلى تركيا ، التى تتمسك به نظرًا لموقعه المهم وغناه بالمياه والحقول الزراعية ، وترفض مطالبة سوريا المستمرة به ، الأمر الذى يمثل دائمًا مصدر خلاف بين الدولتين ، زاد فى الأربعينيات ، مع قيام تركيا بتحويل مجرى نهر قويق ، الذى ينبع من أراضيها ، وعرض سوريا ، لتعتمد عليه محافظة «حلب» أكبر محافظاتها فى مياه الشرب ، وفى رى مساحة كبيرة من الأراضى الزراعية ؛ لذلك أضر هذا العمل بسوريا وبأراضيها ، التى مات فيها عشرات الآلاف من الأفدنة .

ومع نهاية الخمسينيات ، وصل الخلاف بين الدولتين - نتيجة لاختلاف وجهات النظر السياسية - إلى حد مواجهة تركيا لسوريا عسكريًا من الشمال ، لولا وصول القوات المصرية للدفاع عن سوريا ، ثم قيام الجمهورية العربية المتحدة بين الدولتين عام ١٩٥٨ ، على أنه فى منتصف الستينيات قامت سوريا بتجميد ومصادرة جميع الممتلكات العقارية للأتراك فى الأراضى السورية ، وخاصة الأراضى الزراعية فى شمال سوريا ، وردت تركيا بإجراء مماثل ؛ مصادرة جميع الممتلكات السورية لديها ، ولم تكتف الدولتان بذلك ، وإنما شرعت

(١) د/ حمدى الظاهرى ، مرجع سابق ص ٢٩٣ .

(٢) الوطن العربى ، العدد ١٥١ - ٦٧٧ ، مرجع سابق .

كل منها يدعم الحركات والجماعات المناهضة للأخرى داخل حدودها ، فقامت سوريا فى بداية السبعينيات بدعم المجموعة الأمنية المسلحة فى نشاطها ضد تركيا ، وشمل هذا الدعم بعد ذلك الأكراد ؛ مما دفع تركيا إلى تقديم المساعدة العسكرية لبعض التيارات الإسلامية السورية فى صراعها مع النظام السياسى ، وفرارها عبر الحدود[١] . وعلى الرغم من حرص تركيا على الاحتفاظ بعلاقات جيدة إلى حد ما مع العراق ، واستغلال أى خلاف بين سوريا والعراق لإحراج سوريا ، إلا أنه مع عام ١٩٧٤ أصبحت مياه نهر الفرات موضع خلاف بين تركيا وسوريا والعراق من ناحية . وبين سوريا والعراق من ناحية أخرى ، حيث شرعت تركيا فى بناء سد كيبان ، واتجهت سوريا لبناء سد الطبقة ، الأمر الذى قلّص كمية المياه المتدفقة فى نهر الفرات . بعد ذلك ، لتتراوح ما بين ٢٤-٢٥ مليار م٣ .

وهكذا . . استمرت التوترات فى هذه العلاقات مع قيام أى من هذه الدول الثلاث بأعمال على مجرى النهر ، تقلل من كمية المياه المتدفقة فيه[٢] ، إلى أن وصلت أزمة الفرات إلى ذروتها فى ١٣ يناير ١٩٩٠ ، عندما قامت تركيا بخفض المياه المتدفقة فى هذا النهر لمدة ٣٠ يومًا ، بغرض ملء البحيرة التى تكونت خلف سد أتاتورك ؛ الأمر الذى أضر بسوريا والعراق أشد الضرر ، وكاد يصل إلى حد المواجهة المسجلة بين الدول الثلاث ، لولا ضبط النفس الذى تمسكت به سوريا ، والمحاولات الدبلوماسية التى بذلتها تركيا لتقليل المخاوف السورية[٣] ، إلا أننا لا ندرى ما سوف يحدث ، عندما تتابع تركيا بناء باقى سلسلة السدود على نهر الفرات .

مشروع السدود التركية :

على الرغم من أن تركيا تسيطر على منابع نهرى دجلة والفرات ، ووهبتها الطبيعة المياه بسخاء ، فإن ٤٠ ٪ من أراضيها الصالحة للزراعة تقع فى منطقة جنوب شرق الأناضول ، التى تعانى من نقص فى المياه ، لذلك بدأت تركيا منذ عام ١٩٨٣ مشروعًا لتنمية هذه المنطقة ، يعرف باسم «الجعب» وهى كلمة تركية ، تمثل الحروف الأولى لهذا المشروع الذى

(١) د/ حمدى الطاهرى ، مرجع سابق ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٢) عماد جاد ، التعاون الإسرائيلى التركى فى مجال المياه : مقدمة التوزيع الأدوار فى العالم العربى ، رؤية ، العدد ٣ ، مرجع سابق ص ١٦ .

(٣) الأهرام ، ٧/٧/١٩٩١ .

أطلق عليه مشروع «جنوب شرق الأناضول»[1] ويعد أكبر مشروع للتنمية الاقتصادية والإقليمية فى التاريخ التركى ؛ حيث يتضمن ١٣ مشروعًا أساسيًا للرى وإنتاج الكهرباء عن طريق إنشاء ٢١ سدًا ، ١٧ منها على نهر الفرات ، وعلى نهر دجلة ، بالإضافة إلى ١٧ محطة كهربائية على النهرين وروافدهما ، وغطى هذا المشروع ، الذى قدرت تكلفته بـ ٢ مليار دولار فى ٦ محافظات بجنوب شرق تركيا ، ومساحتها ٧٣,٨٦٣ كم ، أى ٩,٥ ٪ من إجمالى مساحة تركيا ، وهذه المحافظات هى : غازى غتيب - ادى يامان - شاغلى اورفا سيرت دياربكر ماردين .

ومن المخطط أن ينتهى العمل به عام ٢٠٠١ ليحقق لتركيا[2] أهدافًا غاية فى الأهمية ، يمكن تحديدها فى :

١ - توفير المياه اللازمة لرى ما يعادل ٢٠ ٪ من إجمالى مساحة الأراضى الزراعية فى تركيا (١,٨ مليون هكتار) ، ومن ثم إضافة ٤٤٢ مليار ليرة سنويًا بأسعار عام ١٩٨٥ إلى الاقتصاد التركى ، وتغيير الهيكل المحصولى للزراعة فى هذه الأراضى نوعًا وكمًا.

٢ - إنتاج ٢٧,٧٨٨ مليار كيلو وات / الساعة من الطاقة الكهربائية سنويًا ، وهى كمية تزيد عن الإنتاج التركى الحالى ، وتضيف للناتج القومى الإجمالى التركى ٩٤٠ مليار ليرة بأسعار ١٩٨٥[3] .

٣ - توفير حوالى ١,٦ مليون فرصة عمل جديدة فى المشروعات المختلفة بجنوب شرق الأناضول[4] ؛ حيث يعانى سكان هذه المناطق التى يبلغ عددهم حوالى ١٠ ملايين نسمة - غالبيتهم من الأكراد - من ارتفاع معدلات البطالة ، ومن ثم ستؤدى هذه الفرص إلى تطويق حركة التمرد الكردى فى هذه المناطق .

٤ - يساعد مشروع الجاب هذا تركيا على زيادة إنتاجها السمكى من بحيرات المشروع إلى

(1) Joyci R., statt, water wars, Foreign policy, spring 1991, n 82, p. 15.

(2) Nemspot Turkish Digest (Ankara : The General ditectorate of press and information, GDPI Year 10, no. 590, Febraery 1990, p. 2

(3) Tesman Fehim, ed, Turkey 1988 (Ankara : gdpi, 1988 p. 249).

(4) Turkish Daily news. TDN (Ankara: TdN, Year 28 ne 5283, Junuary 15, 1990 section B, p. 7) .

شكل (٥-٢) : (مشروع جاب)

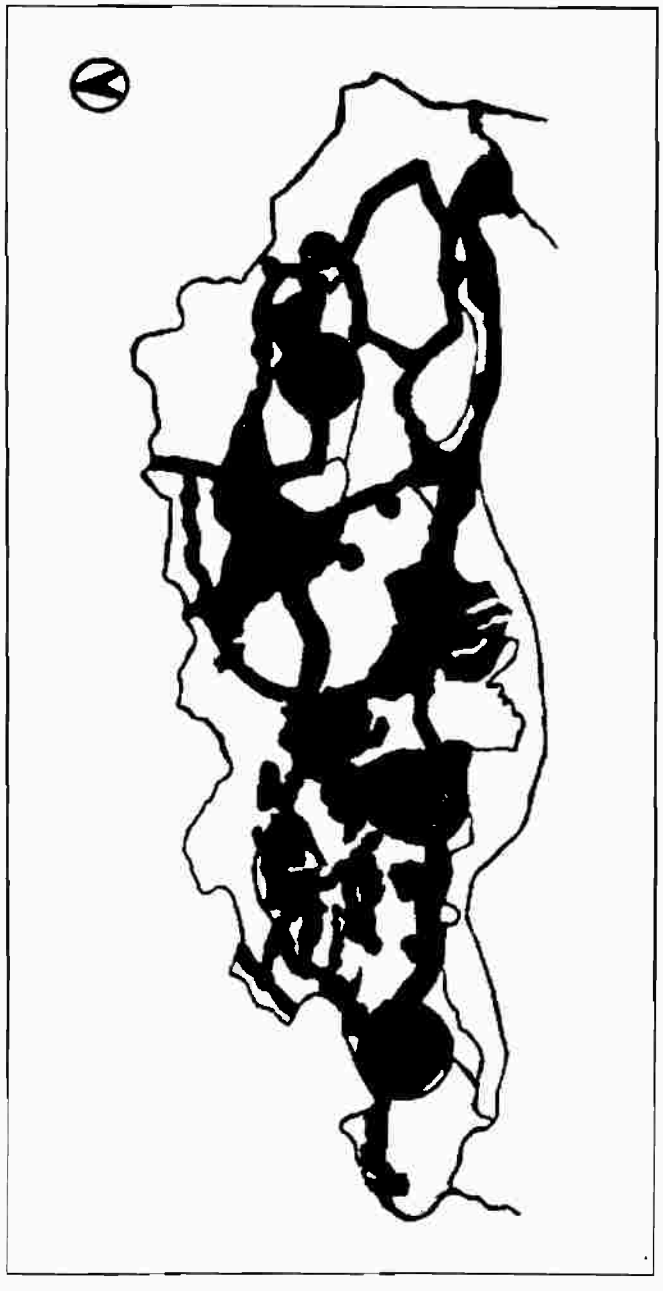

شكل (٥-٢) : خريطة مجمـــه لمشروع جنوب شرق الأناضول ، والمعروف باسم (جاب) والتى تشتمل على ٦ مناطق وهى : (١) ديار بكر (٢) أورفة (٣) فازيا نقب (٤) سيرت (٥) ١ ضفة (٦) ماردين ؛ نقلاً عن جريدة القبس - العدد (١٦٤١) الصادرة فى ٢/١/١٩٨٥ (ص١٩) .

حوالى ١,٤٦ مليون طن سنويًا[١] .

٥ - وأخيرًا سيمكن هذا المشروع - عند اكتماله - تركيا من زيادة صادراتها الزراعية إلى الدول العربية من ٢٣ ٪ عام ١٩٨٨ إلى ٣٥ ٪ عام ١٩٩٤[٢] .

وتتمثل المشروعات الاساسية لمشروع الجاب فى :

١ - مشروع الفرات الأدنى ويتمثل فى :

أ - مشروع «سد أتاتورك» ، ويمثل خامس أكبر سد فى العالم يبنى بطريقة الردم بالأحجار على نهر الفرات ، قرب بلدة يوزوفا التابعة لمحافظة شانلى اورفر ، وهو رابع أكبر سد فى العالم من حيث الحجم (٨٤,٥ مليون م٣) ، ومن حيث الارتفاع ، ويقع على بعد ٦٠ كم من حدود تركيا - السورية .

وقد وصل ارتفاعه إلى ١٩٨٩/١٢/٣١ عند افتتاحه ١٢٥ مترًا ، ومساحة بحيراته ٨١٧ كم٢ ، وطاقته التخزينية ٤٨,٥ مليون م٣ من المياه ، ويوفر المياه اللازمة لرى نصف مليون هيكتار من الأراضى ، وتبلغ طاقة المحطة الكهربائية ٨,٩ مليار كيلو وات / ساعة[٣] .

ب - نفق «شانلى أورفر» ، أطول أنفاق الرى فى العالم ، وقد اكتمل العمل فيه فى عام ١٩٩٠ ، ويقوم بنقل المياه من بحيرة سد أتاتورك إلى سهول شانلى أورفر وحران وماردين وجيلان بينار لرى ٤٧٦,٤٧٤ هكتار من أراضيها ، ويتكون هذا النفق من سعتين ، طول كل منهما ٢٦,٤ كم ، وقطره ٧,٦٢ م ، ومعدل تدفق المياه فيه ٣٢٨ م٣ فى الثانية .

جـ - محطة كهرباء شانلى أورفر ، وطاقتها الإنتاجية ١٢٤ كيلو وات / ساعة .

د - مشروع رى شانلى أورفر - حران لرى ١٤٧,٨٦٦ هكتار من الأراضى .

هـ - مشروع رى ماردين - جولان بينار لرى ٣٢٨,٦٠٨ هكتار من الأراضى .

و - مشروع رى سيفرك - هيلوان لرى ١٦٠,١٠٥ هكتار من الأراضى .

(1) Sevine Turker "Water Products Capacity In Turkey And The Contribution Of Gap" Turkish Rerien (Ankara : GDPT, Vol : 3, No. 14, Winter 1988) p. 56.

(2) GUF Demit "Turkey s Role In The Middle East", TDN, (Year 28, No 5090, JUNE 2, 1989) p. 12.

(٣) نبيل فارس ، م. س. ذ ص ١٩٣ .

ز - مشروع رى يوزوفا لرى ٥٥,٣٠٠ هكتار من الأراضى .

٢ - مشروع سد ومحطة قره قايا على نهر الفرات ، بالقرب من بلدة شون جوسن بمحافظة ديار بكر ، وقد بدأ العمل فى بنائه عام ١٩٧٦ ، وانتهى عام ١٩٨٧ ، وتكلف ١,٣ انترليون ليرة تركية ، ويبلغ ارتفاعه ١٧٣ متراً ، وطاقة بحيرته التخزينية تبلغ ٩,٥ مليون م٣ ، وكما أن الطاقة الإنتاجية السنوية لمحطته الكهربائية تصل إلى ٧,٣٥٥ مليون كيلو وات / الساعة .

٣ - مشروع الفرات الحدودى ويتكون من سدى (بيرجيك) و (قره مش) ومحطتيهما . ومن المقدر أن تصل الطاقة الإنتاجية لمحطة السد الأول إلى ٢,٥١٨ مليار كيلو وات/ساعة ، ٦٥٢ مليون كيلو وات / الساعة لمحطة السد الثانى .

٤ - مشروع رى سروج ياذكى لرى ١٤٦,٥٠٠ هكتار من الأراضى الزراعية .

٥ - مشروع رى (آدى يامان - كاهتا) ، ويضم ٤ سدود لتوفير المياه اللازمة لرى ٧٧,٤٠٩ هكتار من الأراضى ، بجانب محطاتها الكهربائية .

٦ - مشروع رى (ادى يامان - جوكصو - ارابان) ، لرى ٧١,٥٩٨ هكتار من الأراضى ، ومن المفترض استكماله عام ١٩٩٦ .

٧ - مشروع غازى عنيتب لرى ٨٩ الف هكتار من الأراضى ، ويضم ٣ سدود ومحطات لفتح المياه .

٨ - مشروع (دجلة قرال قيزى) ويضم سدى دجلة ، وقرال قيزى ، ومحطتيهما الكهرومائية ليروى السد الأول ١٢٦,٠٨٠ هكتار ، وتنتج محطة ٢٩٨ مليون وات / الساعة الكهربائية . أما السد الثانى فطاقته الكهربائية ١٤٦ مليون كيلو وات / الساعة .

٩ - مشروع سد ومحطة (باطمان) ولرى ٣٧,٧٤٤ هكتار من الأراضى الزراعية ، وإنتاج ٤٨٣ مليون كيلو وات / الساعة من الكهرباء .

١٠- مشروع سد ومحطة (باطمان - سيلوان) ، ويستهدف رى ٢١٣ ألف هكتار من الأراضى ، وإنتاج ١,٥ مليار كيلو وات / الساعة من الكهرباء سنويًا .

١١- مشروع سد ومحطة (حرزان) ؛ لتوفير المياه اللازمة لرى ٦٠ ألف هكتار من الأراضى بطاقة كهربائية لمحطته ، تصل إلى ٣,٥ مليون كيلو وات / ساعة سنويًا .

١٢- مشروع محطة (ايلى صو) لتوفير ٣,٨٣٠ مليار كيلو وات / ساعة من الكهرباء سنويًا.

١٣- مشروع (جزرة) لرى ٨٩ ألف هكتار من أراضى وادى سيلوبى ، ومحطته الكهرمائية ، تصل طاقتها الإنتاجية ١,٢٠٨ مليار كيلو وات / ساعة من الكهرباء ، ومن المقرر أنه تم الانتهاء منه عام ١٩٩٤[١] .

هذا .. وعلى الرغم من المزايا والمكاسب المتعددة التى سيحققها مشروع الجاب بمشروعاته المختلفة لتركيا ، فإنه فى المقابل سيؤثر تأثيرًا سيئًا على كمية المياه ، التى ستحصل عليها كل من سوريا والعراق ؛ خاصة من نهر الفرات ، ويكفينا لإدراك ما لهذا المشروع من آثار سلبية على الدولتين ، أن نعرف أن ملء بحيرة ، أحد سدود هذا المشروع ، وهو سد أتاتورك ، أدى إلى قيام تركيا بخفض معدل تدفق مياه نهر الفرات من ٥٠٠ إلى ١٢٠ مترًا مكعبًا فى الثانية لمدة ٣٠ يومًا ، من ١٣/١/١٩٩٠ وحتى ١٣/٢/١٩٩٠[٢] ؛ الأمر الذى أضرَّ بالاقتصاد العراقى والسورى أشد الضرر ؛ فقد أدى هذا الخفض بجانب مشكلة الجفاف التى تعانى منها سوريا ، وعدم كفاية مياه نهر اليرموك والعاصى لتعويض النقص فى المياه وجفاف نهر البردى تمامًا - إلى أن فقدت سوريا أكثر من ثلث إنتاجها الزراعى المعتاد[٣] . كما سبب للعراق ضررًا كبيرًا ؛ نظرًا لأن المياه التى تصله تختزل مرتين ، مرة فى تركيا ، ومرة فى سوريا ، بينما هو فى أمس الحاجة إلى المياه لبناء وتطوير ما ضربته الحرب ، ويؤكد الخبراء الاقتصاديون أن الآثار الضارة لهذا الخفض ستستمر على الأقل لمدة تتراوح بين ٤-٥ سنوات[٤] .

ومن هنا يتأكد لنا ما لتركيا من تهديد للأمن المائى لكل من سوريا والعراق ، بل والأمن المائى العربى .

---

(1) Teaman Ichim, ed., op cit pp 245/248.

(2) T.D.N (Year 28, ne 5168, september 4 1989, section B. P. 3.

(٣) د/ حمدى الطاهرى ، مرجع سابق ، ص ٢٩٤ .

(٤) د/ حسن بكر «المنظور المائى للصراع العربى الإسرائيلى» ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ ، إبريل ١٩٩١ ص ١٣٧ .

جدول (١-٢) : تقرير السيد نجاتى أدتكان

	المياه المتدفقة عبر الحدود	
	بليون متر مكعب	متر مكعب فى الثانية
٨٩/١١/٢٣ إلى ١٩٩٠/١/١٣	٣,٤٥٣	٧٦٨
١٩٩٠/١/١٣ إلى ١٩٩٠/٢/١٢	,١٤٥	٥٩
٨٩/١١/٢٣ إلى ١٩٩٠/٢/١٢	٣,٦٠٧	٥٠٩

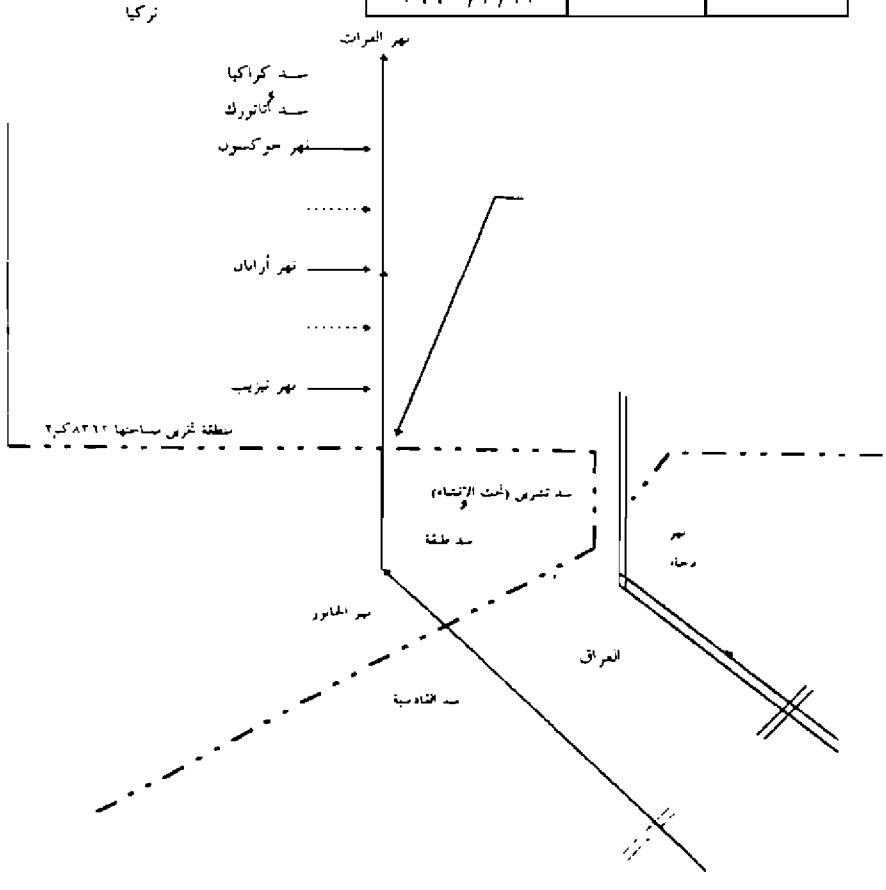

جدول (٢-٢) : تدفق مياه الفرات على الحدود التركية السورية
من ٢٣ نوفمبر ١٩٨٩ إلى ١٢ فبراير ١٩٩٠ .

الفترة الزمنية	التدفق عبر الحدود	
	مليون متر٣	مليون متر٣
		فى الثانية
٢٣ إلى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩	٤٣٢	٦٢٥
١ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٨٩	٢,١٩٠	٨١٨
١ إلى ١٣ يناير ١٩٩٠	٨٣١	٧٤٠
٢٣ نوفمبر ١٩٨٩ إلى ١٣ يناير ١٩٩٠	٣٤٥٣	٧٦٨
١٤ إلى ٣١ يناير ١٩٩٠	١٠٢	٦٥
١ إلى ١٢ فبراير ١٩٩٠	٥٢	٥٠
٢٣ نوفمبر ١٩٨٩ إلى ١٢ فبراير ١٩٩٠	٣٦٠٧	٥٠٩

المرجع السابق ص ١٥ .

إسرائيل ومشروع أنابيب السلام :

يعد مشروع أنابيب السلام أو مشروع السلام ، الذى طرحه الرئيس التركى تورجوت أوزال لحل مشكلة المياه فى الشرق الأوسط تهديدًا صارخًا للأمن العربى ؛ فعلى الرغم من أنه يقوم على أساس أن تركيا لديها فائض من المياه ، تستطيع أن تمد به دول الجوار ، التى تعانى من نقص فى موارد المياه ، عن طريق ضخ مياه نهرى سيحان وجيحان إلى أراضى هذه الدول ، من خلال خطين أساسين من الأنابيب : الخط الأول ، يمتد غربًا نحو الأردن وسوريا إلى بعض المناطق فى المملكة العربية السعودية مثل تبوك ، ينبع ، المدينة ، جده ويبلغ طوله ٢٦٥٠ كيلو مترًا . والخط الثانى : يمتد شرقًا باتجاه الخليج العربى ، عبر الأراضى السعودية ليغذى : الكويت - البحرين ، قطر ، الإمارات - عمان ويبلغ طوله ٣٩٠٠ كيلو مترًا .

إلا أن - مشروع السلام - يثير تخوف الدول العربية من ناحيتين :

١ - خطورة الاعتماد على دولة واحدة لتأمين مادة حيوية كالمياه .

٢ - الخوف من إمكانية إدراج إسرائيل ، باعتبارها دولة تعانى من نقص فى موارد المياه ضمن هذا المشروع ، الأمر الذى يضر بالدول العربية وبالتوازن فى المنطقة لصالح إسرائيل[١] .

وقد تأكدت الدول العربية من أن خوفها فى محله ، عندما طلب وزير الخارجية الإسرائيلى شيمون بيريز ، من وزير الخارجية التركى مسعود يلماظ ، خلال لقائه به فى نيويورك عام ١٩٨٨ ، تنفيذ الوعود التركية السابقة بإمداد إسرائيل بالمياه ، وإدراجها ضمن مشروع أنابيب السلام التركى ، الذى تعهدت تركيا إقامته ، غير أن الوزير التركى أكّد له خطورة ظهور إسرائيل بشكل رسمى فى المشروع ، حيث سيؤدى ذلك إلى إحجام الدول العربية عن الاشتراك فيه ، ولكن سرعان ما وافقت تركيا على إمداد إسرائيل مباشرة فى مارس ١٩٩٠ بكمية من المياه ، تتراوح بين ٢٥٠ - ٤٠٠ مليون م٣ سنويًا ، عن طريق البالونات التى توضع فى المياه التركية حتى يتم تعبئتها ، ثم تسحبها السفن إلى الشواطئ الإسرائيلية ، بل وتعهدت تركيا بالمساهمة فى تكاليف نقل هذه المياه ، والتى تبلغ ٢٠٠ مليون دولار بمبلغ ٥٠ مليون دولار ، ويمكن لنا وضع قرار تركيا هذا عبر إسرائيل بالمياه فى إطار سياسى ؛ حيث تبحث تركيا عن دور إقليمى فعال فى منطقة الشرق الأوسط يكسبها عضوية المجموعة الأوربية[٢] .

والجدولان التاليان يوضحان لنا خطى سير مشروع أنابيب السلام :

(١) مجلة اليوم السابع ، ٢٤/ ١٠/ ١٩٨٨ .

(٢) عماد جاد ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

جدول (٣-٢) : اتجاه الخط الأول .

مسلسل	المنطقة	الكمية بالمتر المكعب فى اليوم
١	تركيا	٣٠٠,٠٠٠
٢	سوريا	٣٠٠,٠٠٠
	حلب	٣٠٠,٠٠٠
	حماه	١٠٠,٠٠٠
	حمص	١٠٠,٠٠٠
	دمشق	٦٠٠,٠٠٠
٣	الأردن	-
	عمان	٦٠٠,٠٠٠
٤	السعودية	-
	تبوك	١٠٠,٠٠٠
	المدينة	٣٠٠,٠٠٠
	ينبع	١٠٠,٠٠٠
	مكة	٥٠٠,٠٠٠
	جدة	٥٠٠,٠٠٠
٥ - الإجمالى		٣٨٠٠,٠٠٠

جدول (٤-٢) : اتجاه الخط الثانى .

مسلسل	المنطقة	الكمية بالمتر المكعب فى اليوم
١	الكويت	٦٠٠,٠٠
٢	السعودية	٢٠٠,٠٠٠
	الدمام	٢٠٠,٠٠٠
	الجبيل	٢٠٠,٠٠٠
	الخبر	٢٠٠,٠٠٠
	الهفوف	٢٠٠,٠٠٠
٣	البحرين	-
	المنامة	٢٠٠,٠٠٠
٤	قطر	-
	الدوحة	١٠٠,٠٠٠
٥	دولة الإمارات العربية	-
	أبو ظبى	٢٨٠,٠٠٠
	دبى	١٦٠,٠٠٠
	الشارقة / عجمان	١٢٠,٠٠٠
٦	رأس الخيمة / الفجيرة / أم القوين	٤٠,٠٠٠
	عمان	-
	مسقط	٢٠٠,٠٠٠
٧ - الإجمالى		٢٧٠٠,٠٠٠

• نقلاً عن : د/ محمد جمال مظلوم ، «المياه والصراع فى الشرق الأوسط» ، مرجع سابق ص ٢٣ ، ٢٤ .

وخلاصة القول ، أن مشكلة حوض الفرات تتمثل فى عدم وجود إطار قانونى ، ينظم العلاقات بين دوله ، ويحدد نصيب كل منها فى مياهه ، بل ويلزمهم بعدم القيام بأى عمل من شأنه الإضرار بحجم المياه التى تصل لكل دولة منهم ،لذلك تتمتع تركيا بحرية كبيرة فى التعامل مع نهر الفرات ، حيث لم توقع حتى الآن سوى على اتفاق فى عام ١٩٨٧ مع سوريا ، تعهدت فيه بمدها بـ ٥٠٠ متر مكعب فى الثانية ، من مياه نهر الفرات[١] .

ومن هنا تلح الحاجة على ضرورة وضع اتفاق لتقسيم مياه نهر الفرات ، قبل أن تنزلق العلاقات بين دولة إلى حد المواجهة العسكرية ؛ خاصة بعد توقيع سورية والعراق فى ١٦/ ٤/ ١٩٩٠ على اتفاق لتنظيم حصة كل منها من مياه هذا النهر ، وحرص تركيا على اتباع الوسائل الدبلوماسية فى معالجة التوترات الناشئة بينها وبين سوريا والعراق[٢] .

(1) Natalie, warren - Jireen, "Euphrates water, dispute" t.d n (year 26, No 4600 October 31, November 1987) p. 5.

(٢) الأهرام ، ١٧/ ٤/ ١٩٩٠ ص ٩ .

المبحث الثالث

أثيوبيا

يعد نهر النيل هو المصدر الطبيعى الرئيسى للمياه فى مصر والسودان ، بل المصدر الوحيد تقريبًا للمياه فى مصر ؛ لذا تحتل أثيوبيا مركزًا مهمًا باعتبارها أهم دول حوض النيل بالنسبة للدولتين ؛ فالهضبة الأثيوبية أهم منابع النيل على الإطلاق ؛ حيث تمد النيل الرئيسى عند أسوان بحوالى ٨٥ ٪ من متوسط الإيراد السنوى ؛ أى حوالى (٧١ مليار م٣ سنويًا) ، تتجمع مياهها من عدة أنهار ، وهى كما أوضحنا سابقًا .

١ - نهر السوباط

الذى يلتقى بالنيل الأبيض ، عند مدينة ملكال جنوب السودان ، وإيراده السنوى حوالى ١١ مليار م٣ عند أسوان ، ومن فروعه الرئيسية :

- نهر البارو ، ويشارك بحوالى ١٣ مليار م٣ ، تضيع منها ٤ مليارات م٣ فى مستنقعات مشار ، جنوب السودان .
- نهر البيور ، وإيراده حوالى ٢,٨ مليار م٣ ، تضيع منها ٨ مليارات م٣ سنويًا[١] .

٢ - النيل الأزرق

يمتد النيل الأزرق من منابعه فى الهضبة الأثيوبية حتى التقائه بالنيل الأبيض ، مسافة تصل إلى ١٥٢٠ كيلو مترًا ، ويطلق عليه هذا الاسم لصفاء مياهه ، خلال فترة انخفاض منسوب النهر من شهر مارس ، حتى يونيو من كل عام .

ويستقى هذا النهر مياهه من عدد من الأنهار والنهيرات الصغيرة المتخللة سفوح الجبال ووديانها ، وأهمها : نهر الدندر ، ونهر الدهر . على أن المنبع الرئيسى له هو بحيرة (تانا) أكبر بحيرات الهضبة الأثيوبية ، التى ترتفع عن سطح البحر ، بحوالى ٢٠٠٠ متر ، وتحيط بها سلاسل جبلية ، يصل ارتفاعها إلى ٤٠٠٠ متر فوق سطح البحر ، وتتجمع لها سيول الأمطار الغزيرة صيفًا ، وتستقى بحيرة تانا مياهها من عدد كبير من الأنهار والنهيرات الصغيرة غزيرة المياه ، وأهمها : نهر جومارا ، ودامبرا ، ورب ، وماجتش ، ومساحتها

(١) العميد مهندس / محمود المنزلاوى ، «نهر النيل ، دراسة فى المكان ، رؤية» ، مرجع سابق ص ٣٠ .

حـــوالى ٣٦٤٠ كم٢ ، ويلتقى النيل الأزرق بالنيل الأبـيض عند الخرطوم ؛ حيث يمد نهر النيـل بحوالـى (٥١,٥ مليار م٣) من الميـاه سنويًا ، كما تمـد الهضبة الإثيـوبية نهر النيل الأبيض بحوالى ١٤ مليار م٣ من مياهه .

٣ - نهر عطبره

ينبع من المرتفعات الإثيوبية بالقرب من جوندر شمال بحيرة تانا ، ويبلغ معدل تصريفه السـنوى حوالى ١٢ مليار م٣ ؛ ولذلك يطلـق على الهضـبة الإثيوبية الخزان الكبير أو خزان المياه ، رغم تذبذب الكمية الـتى تشارك بها فى مياه النيل ، نتيجة للتـقلبات المناخية ، التى تحيط بـالجبال الإثيـوبية ، والتى قـد تؤدى إلى عدم سـقوط الأمطار لفـترة ما ، وبالـتالى انخفاض كـمية المياه الـتى تصل إلـى مصر ، كما حـدث فى عام ١٩٧٩ ، واستـمر لمدة ٩ سنوات[١] .

النيل والعلاقات المصرية الإثيوبية

تحتـــل إثيوبيا مـركزًا مهمًا ، بل مركـز الصدارة فى السيـاسة الخارجية المصـرية تجاه أفريقيا ؛ فهى مصدر تهديد دائم للأمن المائى المصرى ؛ حيث الاعتقاد الراسخ لدى كل من المصريين والإثيوبيين ، والذى ساد لفترة طويلة من الزمن ، أنه بإمكان إثيوبيا تحويل مجرى نهر النيل ؛ الأمر الذى انعكس على سياسة كل منهما تجاه الأخرى .

وقد استغـل الاستعمار الغربـى هذا الاعتقاد ، ووفاه لتـحقيق مصالحه الخـاصة ، كما فعلت بريـطانيا لضمان تأييد مـصر لها فى موقفها ضـد إيطاليا ، التى كانت تسـيطر على الحبـشة وقتئذ ، ومنعها من استخدام قـناة السويس فى عام ١٩٣٥ . وإدراكًا من مصر لهذه الخطورة ، سارعت مع نهاية الحرب العالمية بمطالبة إثيوبيا بالالتزام باتفاقية ١٨٩١ ، واتفاقية ١٩٠٢ ، الملزمة للمياه فى نهر النيل ، إلا أن إثيوبيا رفضت ذلك ؛ فحاولت مصر فى عام ١٩٤٧، إنشاء دولة موحدة ، تحفظ حقها فى مياه النيل ، فاقترحت إنشاء «دولة حوض النيل الكبرى» ، التى تـضم السودان ، وإقليم اريتريا ، والـصومال بأجزائه البريطانـى والفرنسى والإيطالى ، إلا أن الإمبراطور الإثيوبى هيلاسيلاسى رفض ذلك، بل وأتهم الملك فاروق ، ملك مصر ، بمحاولة اغتيـاله ، وظل الوضع هكذا ، حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حيث أعاد

(١) القبس ، العدد ٦٢٩٤ ، مرجع سابق .

الرئيس جمال عبد الناصر الاقتراح بإنشاء حلف عسكرى بين إثيوبيا والسودان كخطوة أولى نحو وحدة وادى النيل ، ثم وحدة أفريقيا ككل[1] ، وقد بدا الخلاف واضحًا بين البلدين . عندما قررت مصر بناء السد العالى ، دون استشارة دول المنبع ، فعارضت إثيوبيا ذلك معارضة قوية ، وأكَّدت على حقها كدولة من دول المنبع فى أن يؤخذ رأيها فى إنشاء السد العالى ، بل وقامت بعقد اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بدراسة إمكانية إقامة السدود والزراعة ، وتوليد الطاقة على النيل فى إثيوبيا ، وسحبت أمريكا عرضها بتمويل السد العالى فى يوليو ١٩٥٦ ، معللة ذلك بعدم عقد مصر لاتفاقية مع دول المنبع ؛ لذلك أصبحت إثيوبيا دولة معادية فى نظر عبد الناصر ؛ خاصة بعد قبولها فنصلاً عامًا لإسرائيل فى أديس أبابا عام ١٩٥٦ .

والنتيجة . . . .

أن قامت مصر بمساعدة الحركة الإريترية ، وشجعت فكرة الصومال الكبير ، وطالبت مسلمى إثيوبيا بالثورة ؛ حتى تضعف من قوة إثيوبيا ، وتمنعها من استخدام مياه النيل والإضرار بمصر . وفى المقابل قامت إثيوبيا بالاستغاثة بالغرب المسيحى ، الذى ذكر عوامل الصراع بين البلدين ؛ بهدف تحقيق التوازن فى منطقة البحر الأحمر والشرق الأوسط .

إلا أن العلاقات الإثيوبية المصرية تحسنت بعض الشئ مع بداية حكم الرئيس أنور السادات ، وحتى منتصف السبعينيات ؛ حيث ثارت المشكلة ثانية حول مياه النيل ، بعد أن أعلن الرئيس محمد أنور السادات عن مشروع لتحويل جزء من مياه النيل لرى ٣٥ ألف فدان فى سيناء ، مع إمكانية إمداد إسرائيل من خلال ترعة السلام بمياه النيل ؛ فقد أساء ذلك إلى إثيوبيا ، التى أعلنت أن هذا المشروع ضد مصالحها ، بل وتقدمت بشكوى لمنظمة الوحدة الإفريقية ، تتهم فيها مصر بإساءه استخدام مياه النيل ؛ مما دفع الرئيس أنور السادات إلى توجيه خطاب حاد اللهجة إلى إثيوبيا ، أكَّد فيه إن مصر ستحارب إذا اتخذت إثيوبيا أى إجراء للتدخل فى مياه النيل . وفى بداية الثمانينيات بدأت مرحلة جديدة من العلاقات ، وخفت فيها حدة الخطاب بين البلدين ، بل حلت محلها صيغة التعاون والتفاهم فى محاولة لإثناء إثيوبيا عن إنشاء أى سدود على النيل الأزرق ، تضر بحصة مصر من مياه

(1) H. Spencer. Ethiobia at bey : (a personal account at the Hauileselassie, you, s 1984. p. 122, 190.

النيل ، بعد أن أعلنت إثيوبيا عن مشروع رى ، تسعى لتنفيذه فى أسرع وقت ، وبدأ التفكير فى إنشاء هيئة فنية مشتركة لدراسة المشاريع والبرامج ، التى تخص دول حوض النيل ، وقام الخبراء المصريون بالدراسة والإعداد لمشروع منظمة حوض النيل ، وتم بالفعل إجراء الاتصالات بالدول المعنية (دول حوض النيل التسع) ، ووجهت مصر الدعوة إلى عقد اجتماع لوزراء الرى فى أكتوبر ١٩٨١ ، إلا أن المشروع تأجل بسبب اغتيال الرئيس السادات ، ولكن مصر استطاعت بالفعل تكوين منظمة ، تجمع دول حوض النيل ، تحت اسم (الاندوجو) ، التى تعنى باللغة الواصيلية (الاخاء) كإطار إقليمى للتشاور والتنسيق بين دول حوض النيل ، وظلت أهم عقبة تواجه هذه المجموعة منذ نشأتها وحتى الآن ، هى عدم انضمام إثيوبيا وكينيا إليها ، حيث ترتبط الأخيرة فى الانضمام بإثيوبيا[١] والمنطلق الأثيوبى فى ذلك يقوم على أساس أنه ليس لأثيوبيا مصلحة فى الدخول فى اتفاقيات مع ست دول بشأن مياه النيل ، بينما المستفيد الوحيد هى مصر والسودان ؛ حيث على الدولتين إذا رغبت فى إجراء محادثات بخصوص مياه النيل الجلوس مع أثيوبيا فقط[٢] .

وهكذا . . تظل أثيوبيا مصدر تهديد لمياه النيل ، على الرغم من أن بها أكثر من ١٠٠ نهر ، وتصل كمية المياه الجوفية بها إلى ٢٠ مليار م٣ ، بخلاف الأمطار التى تسقط عليها والأنهار المشتركة بينها وبين دول أخرى ؛ ليصل إجمالى المياه بها إلى ٩٠ مليار م٣ ، إلا أنها تحتاج إلى مزيد من المياه ، حيث لديها مساحات شاسعة من الأراضى الصالحة للزراعة ، والتى لم تزرع بعد ، فمن بين ٢٠٠ مليون فدان قابلة للزراعة ، لا تزرع سوى ٣٠ مليون فدان عن طريق الرى الدائم ، من ١٠-١٥ مليون فدان رية واحدة فى العام ، وقد وصل عدد سكانها إلى ٥٠ مليون نسمة ؛ الأمر الذى يدفعها إلى المطالبة ، بل السعى إلى استغلال جزء من مياه نهر النيل ، عن طريق إقامة عديد من السدود على منابعه[٣] .

---

(١) أحمد حسن السيد ، «تجمع دول حوض النيل - اندوجو -» ، بحث منشور مقدم إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مارس ١٩٨٩ ص ص ٣-٤ .

(٢) د/ سلوى محمد لبيب ، السياسة الخارجية المصرية تجاه أثيوبيا فى الستينيات ، بحث مقدم إلى المؤتمر الثانى للبحوث السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٣ .

(٣) د/ علاء الحديدى ، السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل ، بحث مقدم فى ندوة «أزمة نهر النيل وتحديات الستينيات» ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

الخطر الإثيوبى على مياه النيل :

على الرغم من حرص مصر الدائم على تحسين علاقتها بأثيوبيا ، وإقامة حوار بين كل من أثيوبيا والسودان ، إلا أن أثيوبيا - خاصة فى الوقت الحاضر - تمثل خطورة جمة على الأمن المائى المصرى والسودانى ، تتمثل فى :

١ - إثارة مسألة الحدود الأثيوبية السودانية .

٢ - التدخل فى مشكلة الجنوب السودانى .

٣ - تطوير علاقتها بإسرائيل .

وفيما يلى تفصيل ذلك :

١ - إثارة مسألة الحدود الاثيوبية السودانية :

تمثل الحدود الأثيوبية السودانية أحد أشكال الخلاف بين الدولتين ؛ فقد تميزت العلاقات الأثيوبية السودانية دائمًا بالتوتر والنزاع ، فى معظم المراحل الزمنية ، ما عدا فترات قليلة ، حدث فيها تقارب وتوحيد بين سياسة الدولتين[1] ، وترغب أثيوبيا - فى الوقت الحاضر - فى السيطرة على حدودها مع السودان لاستغلال طاقتها البشرية والطبيعية ؛ مما يزيد من التوتر بينها وبين السودان .

وقد حاولت الحكومة المصرية التوفيق بين البلدين بترتيب لقاء بين الرئيس الإثيوبى والاتحاديين فى السودان ، وتم بالفعل التوصل إلى اتفاق بمساعدة مصر ، إلا أن الحكومة السودانية رفضت هذا الاتفاق ، واتهمت الحكومة المصرية بأنها تضع علاقتها مع أثيوبيا فى أولوية سابقة على علاقتها مع السودان .

٢ - التدخل فى مشكلة الجنوب السودانى :

تهدف إسرائيل إلى تهديد العمق الاستراتيجى لمصر والسودان ، بإيجاد حصار إفريقى مناهض لهما ، ولذلك اتجهت إلى جنوب السودان تذكى فيه روح الانفصال والتمرد ، حيث

---

(1) Margima Attaway, Athiiobian - Sudanese, Relations and the Conflict, il the - Horn of Africa Symposium on the AFRICAN HORN - Institue of AFRICAN 1985. p. 15 studies, CAIRO UNI.

د/ سلوى محمد لبيب ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

ترى فيه عازلاً بين إفريقيا ومصر والسودان ، وتسعى لاستغلال ذلك للضغط على مصر ؛ لمدها بحصص من مياه النيل ، تكفى لزراعة مليون فدان فى النقب لاستيعاب المهاجرين الجدد.

ولذلك قامت إسرائيل بالتعاون مع أثيوبيا بالاتفاق - مع جون قرانق زعيم الانفصاليين فى الجنوب - على وقف العمل فى قناة جونجلى فى الجنوب ، واستخدام ما تم حفره فيها عمليًا فى حالة قيام دولة انفصالية فى المنطقة ، وتعهدت أثيوبيا وإسرائيل فى المقابل بتقديم كل الدعم الفنى والعسكرى ؛ لمنع وصول المقاتلات والقاذفات المصرية إلى أجواء مدينة جوبا والمناطق الاستراتيجية فى الجنوب السودانى ، هذا بالإضافة إلى المساعدات العسكرية الإسرائيلية المستمرة لتمردى الجنوب ، التى تقلل من إمكانية حل هذه المشكلة[1] .

٣ - علاقة أثيوبيا بإسرائيل :

ترى إسرائيل بل وتؤمن بأن مياه النيل هى المخرج الرئيسى لما تعانيه من أزمة مائية ، فنسبة صغيرة من مياهه ٢ : ١ ٪ كفيلة بحل مشكلتها المائية ، ولذلك بدأت فى السعى منذ الستينيات لتحقيق ذلك ؛ فاتفقت مع أثيوبيا على إقامة عدد من السدود على نهر النيل لتهديد مصر بقطع المياه عنها ، ولكن التجربة فشلت لقيام حرب ١٩٦٧ ، وقطع أثيوبيا ومعظم دول افريقيا علاقاتها بالكيان الصهيونى ، إلا أنه مع اتفاقية كامب ديفيد ، التى وقعها الرئيس السادات عام ١٩٧٨ ، بدأت الدول الأفريقية إعادة علاقتها مع إسرائيل ، بل وتركز اهتمام إسرائيل نفسها على أفريقيا ؛ خاصة دول حوض النيل ، بعد أن رفضت الحكومة المصرية الحالية تنفيذ ما وعد به الرئيس السادات من إمكانية مدّ إسرائيل بمياه النيل عبر سيناء[2] ؛ حيث تسعى إسرائيل للوصول بعلاقتها مع هذه الدول ، إلى مستوى العلاقات المتميزة اقتصاديًا ، ثم تطويرها فى مجالات أخرى ، تخدم خطط إسرائيل المستقبلية ، وتمثل علاقتها بأثيوبيا النموذج لذلك[3] .

---

(١) الاتحاد ، ١٩٩١/١/٢٦ .

(٢) البيان ١٩٩٠/١/١٥ .

(٣) البيان ١٩٩٠/١/٢٦ .

وتتردد الأنباء فى الوقت الحاضر حول توقيع أثيوبيا لعدة اتفاقيات مع إسرائيل ، دون الإعلان عنها ، منها اتفاقية تعاون بحرى بين قطع أسطولى البلدين فى البحر الأحمر ، وإجراء الإصلاحات الفنية اللازمة للقطع البحرية الحربية الإسرائيلية فى الموانى الرئيسية على شاطئ أريتيريا[1] ، على أن الخطر الأهم ، الذى يهدد الأمن المائى المصرى والسودانى من علاقة أثيوبيا بإسرائيل ، يتمثل فى المشروعات الأثيوبية المزمع إقامتها على روافد نهر النيل ، فعديد من المصادر تؤكد أن أثيوبيا تقوم بتنفيذ ٣٣ مشروعًا مائيًا لتوليد الكهرباء والرى على نهرى النيل الأزرق والسوباط ونهر عطبره ، وذلك بتمويل أمريكى ، وتخطيط إيطالى ، ومساعدة إسرائيلية فى التنفيذ ، والتى ستوفر فى المستقبل حوالى ٧ مليارات م٣ من الماء فى العام لأثيوبيا ، وتحرم مصر فى المقابل من ٢٠ ٪ من الإيراد الكلى لها من نهر النيل[2] .

ورغم صعوبة إقامة سدود على المجرى الرئيسى لنهر النيل من الناحية الطبيعية والفنية والتكنولوجية والاقتصادية . . إلا أنه يمكن إقامة سدود صغيرة على روافد النيل من أنهار الدندر والرهد وستيت .

والواقع يؤكد أنه لم يتم حتى الآن سوى تنفيذ المرحلة الأولى من سد فنشا على النيل الأزرق ، والذى تم العمل به عام ١٩٨٤ ، ويوفر لأثيوبيا ٥,٠ مليار م٣ من الماء فى العام ، تستخدم لإصلاح ٥٠٠ ألف فدان[3] ، وقد صرّح وزير الرى المصرى عصام راضى بأن هذا السد يأخذ من مياه النيل حوالى ٣٥٠ مليون م٣، ولاشك أنها تضر بمصر وبحصتها من مياه النيل ، وكان يجب على أثيوبيا أخذ رأى مصر فى إقامته ، قبل العمل فيه ، وفقًا لاتفاقية المياه عام ١٩٠٢ ، بين بريطانيا وأثيوبيا ، والتى تنص - فى أحد بنودها - على عدم إقامة أى عمل على نهر النيل الأزرق أو بحيرة ثانا أو نهر السوباط يعطل سريان مياهها إلى نهر النيل ، إلا بعد الاتفاق بين الحكومتين ، فأثيوبيا لا تعترف بهذه الاتفاقية التى تم إعدادها فى ظل الاستعمار الأجنبى ، بل وتتهرب باستمرار من أى محاولة لوضع إطار

---

(١) الاتحاد ٢٦/ ١٢/ ١٩٩٠ مرجع سابق .

(٢) السياسة ٢٩/ ٣/ ١٩٩٠ .

(٣) حمدى الطاهرى ، مرجع سابق ص ١٦٥ .

قانونى ؛ لاستغلال مياه النيل ؛ حيث تشعر أن لديها حرية كبيرة فى التعامل مع النهر ، ويمكن لنا تحديد أهداف هذه العلاقة المتطورة بين أثيوبيا وإسرائيل فى :

أولا : بالنسبة لإسرائيل تحقق لها العلاقة الآتية :

١ - تأمين علاقتها فى البحر الأحمر ؛ خاصة عبر المضايق الجنوبية - باب المندب - الذى تتحكم فيه أثيوبيا من الغرب .

٢ - التوسع التجارى والاقتصادى فى أفريقيا والشرق الأقصى .

٣ - تهجير يهود الفلاشا لزيادة كثافتها السكانية .

٤ - مضايقة مصر والسودان سياسيًا ومائيًا وعسكريًا .

ثانيا : وبالنسبة لاثيوبيا :

فهى تستفيد من المساعدة الإسرائيلية خاصة فى مجال المياه وتسليح وتدريب الجيش ، ومواكبة تزايد حركات المقاومة الأريترية والنيجيرية ، وتعويض عدم الثبات فى العلاقات العربية[1] .

وهكذا تزيد علاقة أثيوبيا بإسرائيل من خطورة أثيوبيا على الأمن المائى المصرى ، ومن ثم الأمن المائى العربى . بل وتثقل السياسة الخارجية المصرية بأعباء كانت فى غنى عنها ؛ حيث أصبح لزامًا عليها ترقب الوضع فى أثيوبيا ودول حوض النيل ، ومتابعة النشاط الإسرائيلى ، وضرورة الحفاظ على علاقات جديدة معها .

(١) الأهرام ، ١٠/١/١٩٩٠ .